Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

أثر التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990-2009)

إعـــداد الطالب
سعود عبد الله عواد ابن لغيصم

إشراف
الدكتور سعود موسى أرشيد الطيب

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الاقتصاد قســم اقتصاديات المــال والأعمال

جامعة مؤتة، 2011

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب سعود عبدالله عواد الموسومة بـــ:

أثر التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990-2009)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الاقتصاد**.

القسم: الاقتصاد.

	التوقيع	التاريخ	
د. سعود موسى الطيب		2011/12/28	مشرفاً ورئيساً
د. عبدالله الشيخ الطاهر		2011/12/28	عضواً
د. خالد علي المجالي		2011/12/28	عضواً
د. محمد عيسى شحاتيت		2011/12/28	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. عبدالفتاح خليفات

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 99-03/2372380
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

الإهداء

أهدي هذه الرسالة إلى .. أخي العزيز الغالي الأكبر (نجم)

الذي لم يتأخر يوماً في دعمي وتشجيع كل طموحاتي في جميع مراحـــل عمـــري وخصوصاً بعد وفاة والدي حيث زاد الحمل عليه ولم يتذمر ويتملل بل زاد في دعمه وتشجيعه لي وقام بدور الأب والأخ والصديق المخلص والوفي، وأسأل الله العزيـــز الجليل أن يطيل في عمره.

واهديه شهادة الدكتوراه إن شاء الله...

سعود عبد الله عواد ابن لغيصم

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

الشكر والتقدير

أحمد المولى عز وجل الذي أكرمني بإظهار هذا البحث إلى حيز الوجود وبهذه المناسبة لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور / سعود الطيب.

كما يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر لجامعة مؤتة واخص بالذكر أساتذة الاقتصاد (قسم اقتصاديات المال والأعمال)، لما بذلوه من جهد لوصولي إلى هذه الدرجة من العلم والمعرفة

سعود عبد الله عواد ابن لغيصم

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

الفهرس و المحتويات

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

قائمة الجداول

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الملخـــــــص

أثر التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990-2009)

سعود عبدالله عواد ابن لغيصم

جامعة مؤتة، 2011

هدفت هذه الدراسة البحث في التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية على التنمية الاقتصادية.

خلال الفترة (1990-2009)، واعتمدتالدراسة في منهجيتها علـــى اســتخد ام المــنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، كما سيتم استخدام أسلوب المنهج القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة (التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية).

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ان المملكة العربية السعودية استطاعت أن تحقق نموا" ملحوظا" في الناتج المحلي الإجمالي وصلت نسبة الزيادة السنوية نحو 7% تقريبا" خلال الفترة 1990- 2009وتعد هذه النسبة مرتفعه إذا ما تم مقارنتها مع نمــو الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم المتقدم والنامي على حد سواء .وتعود هــذه الزيـــادة بشكل رئيسي إلى نمو التجارة الخارجية وخاصة نمو الصادرات النفطية .

أظهرت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي السعودي يتأثر بكل " من الصادرات والمستوردات والميزان التجاري فتبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بـــين الناتج المحلي الإجمالي وكل من الصادرات والمستوردات والميزان التجاري.

أظهرت الدراسة أن الصادرات من النفط لها تأثير ايجابي ذات دلاله إ حصائية علـــى الناتج المحلي الإجمالي السعودي .

أظهرت الدراسة أن معظم مستوردات المملكة العربية السعودية هـــي مـــن الـــسلع الرأسمالية والوسيطة وكلاهما يؤدي إلى زيادة الاستثمار .

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج فان الباحث يوصي أن تقـــوم المملكـــة العربيـــة السعودية بتشجيع الصادرات والمستوردات وخاصة المستوردات من الـــسلع الرأســـمالية والوسيطة. ويتطلب من الدولة أن تدعم هذا القطاع إما عن طريق دعم للمستوردات مـــن السلع الرأسمالية والوسيط، أو تقديم الدعم اللازم للصادرات من السلع الاستهلاكية عـــدا النفطية.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

Abstract

THE EFFECT OF THE SAUDI FOREIGN TRADE ON ECONOMIC DEVELOPMENT DURING THE PERIOD OF 1990 -2009

Saud Abdullah Ben Lghiasm

Mutah University' 2011

This study aims at estimating the effect of foreign trade on the Saudi's Gross Domestic products during the period (1990-2009).
In order to achieve the objective the study depends on the qualitative and quantities methodology 80 as to measure the effect of foreign trade on the economic development during that period.

The study conceded that the kingdom achieved a significant growth in GDP during the period of the study. The growth rate of GDP during the period of the study. The growth rate of GDP reached 7% which considered to be restively very height – furthermore the study conceded that the exports, and imports effect considerably affect the GDP. The estimated indicate that there are direct relationship between the GDP and exports, imports and balance of trade.

The study showed that most of Saudi's, import are intermediate and capital goods.

Therefore, the researcher recommend that kingdom has to encourage and support by any means both exports and imports so as to increase GDP.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا. فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخفيض تكلفة الموارد الإنتاجية بشكل عام.

وتأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي ، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، بالإضافة إلى مستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل الا قومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية.كما أن التغييرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب و مستوى الدخل القوميوالاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارةالخارجية في نفس الوقت . فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج ، ويشير التاريخ الاقتصادي لبريطانيا و ألمانيا و اليابان مثلا بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي صاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول.

أما أثر التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضى، وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع اقتصادية مترديـة لأسباب

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

تاريخيةولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا فيقـل بالتـالي مستوى الصحة العامة والتعليم، وتنخفض الإنتاجية وتقل الاستثمارات، فيؤدي ذلـك إلى هبوط مستوى الدخل.

من استعراضنا للنقاط السابقة يتبين لنا الدور الكبير الذي تلعبه التجارة الخارجية في تطوير و تحسين الاقتصاديات النامية في مختلف المجالات، وهذا الدور الكبير ترتب عليه اهتمام الباحث بقياسه على واقع الاقتصاديات العربية المتباينة من حيث حجـم التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية.

ونظرا لأهمية التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية فقد جاءت هذه الدراسة لتناول أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية للمملكة.

2.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية التجارة الخارجية بشكل عام و أثرهـا علـى التنمية الاقتصاديةبشكل خاص ، حيث برزت أهمية قطاع التجارة الخارجيـة فـي المملكة العربية السعودية في ظل النهضة الصناعية و التشجيع غير المحدود لـدفع عجلة التنمية الاقتصادية في المملكة، حيث شهدت المملكة تطورا ونهضة صـناعية كبيرة منذ العقد الأخير من القرن العشرين، صاحبها حركة تجارية كبيرة في مختلف القطاعات، مما عزز من الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصاد السعودي، مما يبرز من أهمية هذه الدراسة، كما تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1. تطبق هذه الدراسة على واحد من أكبر الاقتصاديات في المشرق العربـي ألا و هو الاقتصاد السعودي.
2. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تتناول التجارة الخارجية من حيث تأثيرها على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.
3. يتم إجراء هذه الدراسة في ظل توجه كبير لدى المملكة لرفع مـستوى التنميـة الاقتصادية فيها، ووضع الآليات المناسبة لتحقيق ذلك.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:-

1. استعراض مسيرة التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية والتقلبات التي حدثت لها نتيجة الظروف الاقتصادية العالمية خلال فترة الدراسة.
2. بيان أهمية التجارة الخارجية في ميزان المدفوعات.
3. ربط مؤشرات التجارة الدولية بمؤشرات التنمية الاقتصادية.
4. بيان اثر تقلبات التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.
5. وضع نموذج يمكن من خلاله توقع التغيرات التي تحدث في مؤشرات التنمية في حالة حدوث صدمة في مؤشرات التجارة الخارجية.

4.1 مشكلة الدراسة:

لعل انفتاح اقتصاديات الدول و زيادة حركة التجارة الخارجية فيما بينها، انعكس بشكل أو بآخر على التنمية الاقتصادية الخاصة بها، مما يجعل من الضروري تسليط الضوء على هذا الأثر بالتطبيق على اقتصاديات مختلفة. حيث يعتبر اقتصاد المملكة العربية السعودية من أكبر الاقتصاديات بين الدول العربية، ولهذا كان لا بد من **الإجابة على التساؤلات الرئيسية التالي:**

أ- ما أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؟

ب- ما أثر حجم الصادرات على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؟

ت- ما أثر حجم الواردات على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؟

5.1 فرضيات الدراسة:

تحاول الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

1. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجارة الخارجية وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

2. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الصادرات وبين معدل نمو النـــاتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.
3. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الواردات وبين معدل نمو النـــاتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.

6.1 منهجية الدراسة.

اعتمدت الدراسة في منهجيتها على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة المتعلقة بقياس أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتــصادية فـــي المملكة العربية السعودية، كما تم استخدام أسلوب المنهج القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة (التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية).

7.1 مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات هي البيانات الاوليـــة و المتمثلـــة بالدراسات النظرية والميدانية السابقة والكتب والأبحاث المتعلقة بالموضوع محـــل الدراسة وذلك لوضع الإطار النظري للدراسة.

أما البيانات الثانوية فتتمثل في البيانات الواردة في التقارير السنوية للبنـــوك المركزية ومن وزارة الاقتصاد والتخطيط ومن وزارة التجـــارة والـــصناعة ومـــن صندوق تنمية الصادرات السعودي.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 التجارة الخارجية:

مهما اختلفت النظم ا لسياسية في دول العالم المختلفة، فإنها لا تستطيع إتبـاع سياسة الإكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الـزمن، ذلـك لأن إتباعهـا يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها، رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافيـة لا تمكنها من ذلك.

ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه الـ سياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، إذ أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كـل مـا تحتاجه من السلع والخدمات، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص فـي إنتـاج الـسلع والخدمات التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بفـائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها، أو تـستطيع إنتاجهـا ولكـن بتكلفة مرتفعة ، يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلاً (يونس، 1993).

وبناء على ذلك يمكن تعريف التجارة الخارجية أنها عملية التبادل التجـاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عد ة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.(عبد العظيم، 2000)

وبالرغم من أن التجارة سواء الداخلية أو الخارجية هي نتيجة لقيام التخـصص وتقسيم العمل (حشيش، 2002)، إلا ان هناك فروق بين التجارة الداخلية والتجـارة الخارجية وهي: (عبد العظيم، 2000).

1. التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو الـسياسية، فـي حـين أن التجارة الخارجية خارج حدود الدولة و مع بقية دول العالم.
2. اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تـتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.
3. التجارة الخارجية ت تم مع نظم إقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

4. وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.
5. إختلاف طرق النقل، حيث أن 90 % من التجارة الخارجية تتم بالنقل البحري وجزء بسيط منها يتم بالنقل البري على عكس التجارة الداخلية
6. اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية، عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين، الأسعار، المنافسة، الأنظمة المسيرة لأسواق.
7. صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية.
8. اختلاف طرق وأساليب التمويل.

لقد ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة والوحدة القومية في كل من إنجلترا وإسبانيا وفرنسا والبرتغال وبلجيكا وهولندا، وبدأت مجموعة من المفكرين أطلق عليهم التجاريون (Mercantilist) يكتبون المقالات عن التجارة الدولية ويدافعون عن فلسفة اقتصادية عرفت بالمذهب التجاري والتي تلخصت أهدافها في جمع المعادن النفيسة (الذهب والفضة) والتي كانوا يعتبرونها أساس ثروة الأمة وعظمتها، ويمكن الحصول عليها من مصدرين أولهما : مناجم الذهب والفضة وهي موجودةفي بلدان محددة . وثانيهما:التجارة الخارجية . وانطلاقاً من ذلك فقد اقترح التجاريون أن تقوم الدولة بتشجيع الصادرات وتقييد المستوردات وخاصة الكمالية منها حتى تستطيع أن تخلق فائضاً في ميزان المدفوعات لصالحها وتستقدم الذهب والفضة إليها وبما أن جميع الدول التي تتم المتاجرة بينها لا تستطيع أن تخلق فائضاً في الميزان التجاري في وقت واحد علماً بأن كمية الذهب والفضة ثابتة في وقت معين وعليه فإن بعض الدول تحقق مكاسب من المعادن النفيسة على حساب الدول الأخرى، وهذا يثبت أن المذهب التجاريين هو مذهب قومي يرى أن دعم الدولة من الأمور الهامة . وهكذا نلاحظ أن التجاريين يقيسون ثروة الأمة بما يتوافر لديهم من ذهب وفضة في حين أنه في الوقت الحاضر يتم قياس ثروات الأمم بما يتوافر لديها من سلع وخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

وقد ظل هذا المذهب سائداً حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين (Physiocrats) والتي نادت بحرية النشاط الاقتصادي وفقاً للقوانين الطبيعية والقاعدة المعروفة دعه يعمل Laisser-faire دعه يمر Laisser-passer الأمـر الـذي دفـع الأفـراد والجماعات إلى ممارسة نشاطها الاقتصادي بحرية بعيداً عن القيود والعقبات التـي كانت تفرضها الدولة عليهم وعلى التجـ ـارة الخارجية. مما مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال سميث وريكاردو وميل الذين هـاجموا جميـع أشـكال الحماية والتدخل والقيود على التجارية الخارجية. (أبو شرار، 2007)

1. نظرية الميزة المطلقة: (آدم سميث):

يرى سميث أن مبرر قيام التجارة الدولية يتركز فـ ي وجود مزايا مطلقة للدول في إنتاج السلع المختلفة، حيث يجب أن تتخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلعة التي لديها في إنتاجها ميزة مطلقة، ومعنى الميزة المطلقة أن الدولة يمكنهـا إنتـاج كميات من السلعة أكبر من غيرها باستخدام الحجم نفسه من المـوارد أو عناصـر الإنتاج.(الفولي، و شهاب، 1997)

2. نظرية المزايا النسبية: (ديفيد ريكاردو) (1817)

يقوم التفسير الكلاسيكي لأساس التجارة الدولية على مبدأ الميزة النسبية الذي صاغه الاقتصادي الإنجليزي ريكاردو في سنة 1817. ففي رأي ريكاردو أن أساس التجارة الدولية يوجد في الاختلافات بين الدولفي التكاليف النسبية . فقد يكون أحـد البلاد أكثر كفاءة من غيره في إنتاج سلعة او مجموعة سلع معينة (أي يـستطيع أن ينتجها بتكلفة أرخص نسبياً من غيره من البلاد)، وسيكون من الأفضل لهذا البلد أن يتخصص في إنتاج تلك السلع التي يكون فيها أكثر كفاءة نسبياً، وأن يقوم بتـصـ ـدير هذه السلع مقابل سلع تكون كفاءته النسبية فيها أقل.(بكري،2002).

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

1.1.2 النظريات الحديثة في التجارة الدولية:

فيما يلي عرض لأهم النظريات الحديثة في التجارة الدولية:

1.نظرية التــوازن التلقــائي : دافيــد هيــوم " (1739) Auto-equilibrium theory:

تتلخص نظرية هيوم في أن المعدن النفيس يتوزع على البلاد الداخلــة فــي علاقات تجارية دون الحاجة إلى تدخل من قبل الدولة فإذا زاد ما لدى الدولــة مــن المعدن النفيس على القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى مما يؤدي إلــى انخفــاض أسعار السلع في هذا البلد بالنسبة لأسعار السلع في الدول الأخرى مما يــؤدي إلــى زيادة صادراتها ونقص وارداتها وفي النهاية يتحقق الفائض في الميزان التجاري مما يؤدي إلى تدفق الذهب إلى الدولة من العالم الخارجي.

وهكذا استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه, والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي إلى عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية.

2. نظرية ريكاردو – هابرلر(1817) Haberlr -Ricardo's theory:

وفقاً لهذه النظرية فإن الاختلاف في التكنولوجيا يؤدي إلى حدوث التجــارة الخارجية بين الدول ويحدد مواصفاتها كما أن اختلاف أســلوب الإنتــاج (نتيجــة لاختلاف دوال الإنتاج) بين الدول يؤدي إلى اختلاف منحنيات إمكانيات الإنتاج بينها وبما أنالدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى وبالذات جوانب الطلــب فــسد تكون الأسعار النسبية للسلع (وبالتالي المزايا النسبية) مختلفة بــين الــدول قبــل حــدوث التجارة. (المعهد العربي للتخطيط – الكويت) .

3. نظرية هكشر – أولين(1933) Olin - Hkosher theory:

تقوم هذه النظرية على اختلاف النفقات النسبية نتيجة اخــتلاف النــدرة النــسبية لعناصر الإنتاج، حيث دالة الإنتاج وهي العلاقة بين كمية الإنتاج وكميــة عناصــر الإنتاج المستخدمة (قنطار قطن = كمية عناصر (عمل + رأس مال ...).

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

فكلما كانت نسبة ما يتكلفه قنطار القطن من عناصر الإنتاج أقل فإن هذا يعطي الدولة ميزة نسبية. (القصاص، 2010)

4. منهج اقتصاديات الحجم:

يشكل هذا المنهج في تفسير التجارة الدولية تطويرا وتعديلا آخر لنموذج Hkosher Olin في وفرة عناصر الإنتاج، وذلك بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم، المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة حجم الإنتاج . وبتعبير متكافئ تنشأ وفورات الحجم الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية.(حاتم ، 2003)

وتعد التفرقة بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) والمنتجات النصف المصنعة (السلع الوسيطة) في جانب، والدول الصناعية الصغيرة ذات السوق الداخلي الصغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات السوق الداخلي الكبير) جانب آخر، عنصرا أساسيا من عناصر هذه النظرية . فالمجموعة الأولى من الدول تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع النصف المصنعة أو الوسيطة وذلك لعدم قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.

على العكس من ذلك تحصل الدول الصناعية الكبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع والسلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول لأخرى.

من هنا يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا وانجلترا وايطاليا في جانب وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ، أسبانيا، واليونان ودول أخرى في جانب آخر.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

وبالتالي فإن نظرية اقتصاديات الحجم تبين أن وفورات الإنتاج الكبير تشكل مصدرا لاختلاف النفقات النسبية وبالتالي قيام التجارة الخارجية، من هنا يمكن حل لغز ليونتيف من خلال توسيع دائرة المصادر المؤدية إلى اختلاف المزايا النسبية بدلا من التركيز على عامل واحد فقط وهو عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج كما قام بذلك هكشر أولين في نسب عناصر الإنتاج.

5. النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية:

تعتبر هذه النظرية كمحاولة جادة وأكثر اقترابا لحل لغز ليونتيف (1953)، بحيث نجدها تتفق مع النظريات البحتة في التجارة الخارجية في أن المدخل الأساسي لتحليل نمط وشروط التبادل الدولي لا زال يقبع في جانب العرض، وأن الأمر يتطلب فقط إعادة النظر في غالبية الفروض التي ارتكز عليها النموذج الأساسي المقدم من طرف هكشر أولين في نسب عناصر الإنتاج.

ومن هذا المنطق فقد أدخلت النظرية التكنولوجية تعديلات جذرية على كافة الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي، وأحلت محلها فروضا جديدة مخالفة لفروض النماذج السابقة وتعتبر هذه الفروض أكثر واقعية ومتماشية مع حقائق الاقتصاد العالمي، مثل مشكلة النمو والتنمية الاقتصادية الدولية، إدخال قضية الدول الآخذة في النمو في التحليل الاقتصادي، وتسليط الضوء على طبيعة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ومركزها في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الطبيعة الديناميكية للتحليل الاقتصادي.

يضاف إلى ذلك أن هذه المنهجية الجديدة التي اختارتها النظرية التكنولوجية أظهرت المصادر المتنوعة لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة، والتي تشكل الإطار المناسب لتحليل التجارة الخارجية في ظل شروط قانون النفقات النسبية المكتسبة.

ولقد أمكن لهذه النظرية استنادا إلى هذا القانون تحديد نمط واتجاه التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية غير النمطية، والمعروف اصطلاحا دورة المنتج، أي السلع كثيفة التكنولوجية، وتركت بالتالي تفسير ظاهرة التجارة الخارجية في المنتجات الأولية (سلع ريكاردو)، والمنتجات الصناعية النمطية (سلع هكشر أولين) لأدوات التحليل الاقتصادي المستخدمة في الفكر الكلاسيكي (حاتم، 2003).

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

2.1.2 أهمية التجارة الدولية:

تلعب التجارة الخارجية دوراً مميزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدو ر تحديد الملامح الأساسية للدولة ، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

1. المجال الاقتصادي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي:

1. تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.
2. تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه (عبد الحميد، 2000).
3. تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي ، يلعب دوراً في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية خاصة في الدول النامية ، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.
4. تعتبر مؤشرا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها ، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية (العصار و آخرون، 2000).
5. نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
6. تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب (الصرن، 2000).
7. زيادة الإنتاج المتحقق من خلال ما يمكن أن يتيحه التبادل الدولي من قدرات أكبر وأوسع على التخصص وتقسيم العمل الدولي، وهذا ما يؤدي إلى استغلال

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الإمكانات والموارد المتاحة لزيادة الإنتاج لدى دولة معينة اعتماداً لا على سوقها المحلية فحسب، بل وعلى السوق الخارجية من خلال التبادل الدولي.

8. تتيح التجارة الخارجية وجود أحجام كبيرة للإنتاج وبالشكل الذي تتوفر معه إمكانيات أكبر للمنتجين يتم من خلالها توفير قدر أكبر لديهم على زيادة الإنتاج عن طريق استخدام فنون إنتاجية متطورة يتم فيها استخدام قدر واسع من رأس المال الإنتاجي بالشكل الذي يرفع الإنتاجية ويسمح بزيادة الإنتاج (خلف، 2001).

9. تتيح التجارة الدولية اس تفادة الدول ذات العلاقة، حيث تتخصص الدول بإنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بقدرة على إنتاجها تفوق ما تتمتع به الدول الأخرى في ذلك، وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج فيها، وتقوم بالتالي بالتخصص في إنتاجها وتصديره إلى الخارج، وتستورد السلع التي ترتع كلفة إنتاجها فيها مقارنة بغيرها نتيجة ضعف قدرتها على إنتاجها، وبهذا يتحقق استفادة متبادلة سواء للدولة المصدرة للسلع والخدمات، وللدولة المستوردة لمثل هذه السلع والخدمات استناداً إلى ذلك (خلف، 2001).

2. المجال الاجتماعي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الإجتماعي إلى تحقيق التالي :

1. زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الإستهلاك (العصار وآخرون، 2000).
2. تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية .
3. الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
4. إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً.
5. التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على الأمور اليومية.
6. رفع مستويات المعيشة والمرتبطة بكون أن التخصص وتقسيم العمل الدولي المستند إلى المبادلات الخارجية والإ نتاج لغرض السوق الخارجية إضافة للسوق

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

المحلية وما يتيحه هذا من حجم كبير للإنتاج سينعكس حتماً بشكل انخفاض في كلفة المنتجات، وبالتالي انخفاض أسعار هذه المنتجات، إضافة للمستهلكين بنوعية أفضل وسعر أقل، وما يعكسه هذا من ارتفاع مستوى معيشتهم ودرجة رفاهيتهم، إضافة إلى أن الدولة تستطيع أن توفر لمواطنيها السلع والخدمات التي يعجز اقتصادها عن توفيرها لهم (خلف، 2001).

3. المجـال السياسـي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي :

1. تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا .
2. إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
3. العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود (الصرن، 2000).

2.2 التنمية الاقتصادية:

التنمية تشمل جوانب اقتصادية و اجتماعية و سياسية و ثقافية، أي أن التنمية عملية حضارية شاملة . ويختلف مفهوم التنمية في الدول النامية عن مفهوم النمو في الدول المتقدمة. حيث تعني التنمية في الدول النامية تغييراً جذرياً في أوضاع ومجالات مختلفة. وأما في الدول المتقدمة فإن مفهوم النمو يعني التغير في الأوضاع القائمة والتي قد لا تكون متخلفة.

ومما لا شك فيه أن مفهوم التمنية لا يزال حتى الآن غير واضح في أذهان بعض صانعي القرارات ومنفذيها . ولو كان هناك وضوح لمفهوم التنمية في البلدان النامية ومنها الدول العربية لما وصلت هذه الدول إلى تراجع وتدهور في معظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية . ولا شك أنه كان هناك بعض التطور في مجالات التعليم والصحة في بعض الدول النامية ومنها الدول العربية لكن دون مستوى الطموح الذي ترغب هذه الدول في تحقيقه.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

وقد اختلف الكتاب في تعريف التنمية الاقتصادية ونظراً لأن عملية التنمية معقدة تنطوي على تطور شامل.

كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض خاصة وأن التنمية الاقتصادية تقترن بنمو السكان، وبتراكم رأس المال، وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج، بتغير تركيب السكان، وتغير توزيع الإنفاق القومي بين الاستهلاك والادخار، وأيضاً توزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية.

أما الاقتصادي Kindleberger فيؤكد أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها " (عريقات، 1992).

كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة ، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل (هوشيار، 2005).

وبصفة عامة يمكن تعريفها على أنها العملية التي يتم من خلالها زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة بطريقة مثلى لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة (نعمة الله، 2000).

ومن هذا المنطلق فإن التنمية الاقتصادية تتضمن العديد من التغيرات سواء في جانب العرض أو في جانب الطلب . ومن أهم التغيرات التي تحدث في جانب العرض هي:

1. اكتشاف موارد جديدة.
2. التوسع في عملية تراكم رأس المال.
3. تزايد حجم السكان.
4. إدخال أساليب إنتاج جديدة.
5. تحسين المهارات.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

6. تطوير القدرات الإدارية والتنظيمية.
7. تعديلات مؤسسية وتنظيمية.

أما التغيرات في جانب الطلب فتشمل:

1. تغير حجم السكان وتركيبه العمري.
2. تغير مستوى الدخل ونمط توزيعه وتغير الأذواق.
3. التغيرات المؤسسية الأخرى وهي الثقافية والاجتماعية وأطر التشريعات والأنظمة.(القريشي،2007)

1.2.2 أهداف التنمية:

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها . وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية . ولكن هناك أهدافاً أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية . ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية في الآتي: (عريقات، 1992)

أولاً. زيادة الناتج المحلي الحقيقي:

تعطي الدول النامية الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول . فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حالياً، خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

إن زيادة الناتج المحلي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً، كلما اضطرت الدولة إلى العمل، على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية . ولكن هذه

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الزيادة في الدخل مرتبطة أيضاً بإمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس أموال وكفاءات بشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي.

ثانياً. رفع مستوى المعيشة:

وتسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع . وأن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الناتج المحلي السنوي فحسب وإنما هو أيضاً وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.

ففي معظم دول العالم الثالث، هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد الاقتصادية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعاً عادلاً بين فئات السكان.

ثالثاً. تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفاً من الأهداف الاجتماعية فيعملية التنمية الاقتصادية . فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الناتج المحلي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضاً من اختلالات في توزيع الدخول والثروات.

ولاشك أن للتفاوت في توزيع الدخول والثروات مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعيةكما أن هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات . وأهم هذه المساوئ على الإطلاق هي هدر الموارد الاقتصادية فالأغنياء سينفقون أموالهم على السلع الكمالية مما يزيد في الاستيراد و تحويل الجزء الأكبر من الموارد الاقتصادية نحو إنتاج السلع الكمالية لإشباع حاجات ذوي الدخل المرتفع، ولو أننا نرى غالبية الدول المتخلفة يعجز جهازها الإنتاجي عن تلبية الاستهلاك المظهري الذي تتمتع به طبقة الأغنياء فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط هذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى وكذلك فإن زيادة الطاقات الإنتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة إلى خلق

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الطلب عليها وأحد وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع من المجتمع.

رابعاً. التنويع في الهيكل الإنتاجي:

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية . وكما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة . ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، ارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط.

2.2.2 أنماط التنمية واستراتيجياتها:

ظهر نوعان من أنماط التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهما : إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن نلخصهما فيما يلي:

1**إستراتيجية أو نمط النمو المتوازن** : وترى هذه الإستراتيجية ضرورة توجيه دفعة قوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، والتي يمكن تفسيرها من جانب العرض والطلب، وبالتالي لا بد من إنشاء العديد من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة حيث تؤدي إلى توسيع نطاق السوق وخلق العديد من الصناعات المتكاملة، وضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة حتى ولو كانت مشكلة تمويل هذه الصناعات تمثل عقبة أمام نجاح هذه الإستراتيجية.

2**إستراتيجية النمو غير المتوازن** : وتم فيها مهاجمة الإستراتيجية الأولى والتي كانت ترتكز على إنماء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد،

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

نتيجة لقصور الموارد المالية في الدول النامية، وترى بدلا من ذلك أنه يجب التركيز على عدد من الصناعات الرائدة التي لها القدرة على حث الاستثمار في الصناعات الأخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل . كما ترى أن عمليات اختيار هذه الصناعات يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الاستثمار في المشروعات والصناعات الأخرى أي ما يعرف بالتكامل للأمام أو التكامل للخلف . فالتكامل للخلف يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع آخر سابق عليه . والتكامل للأمام يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع لاحق عليه.

الخطوط العريضة لإستراتيجية التنمية الشاملة (العويسات، 2000):

1. ميادين العمل الحكومي لا بد أن تضم تحديد المشروع الاجتماعي.
2. المشروعات الإنتاجية الحكومية في المجالات التي هي خارجة عن النشاط الاقتصادي الخاص (المشروعات الاقتصادية الاجتماعية الضخمة...).
3. التوجيه الحكومي والتخطيط لـ تشجيع التكامل والاندماج الاقتصادي بين القطاع العام والخاص.
4. تشجيع ومعاونة المستثمرين في الميادين العامة للتعليم، الصحة، والإسكان.
5. سياسة زراعية في المدى القصير، المتوسط والطويل تحدد الأهداف الإنتاجية.
6. سياسة مالية نقدية وتجارية عامة ملائمة.

3.2.2 التجارة الخارجية و إستراتيجيات التنمية:

يوجد معامل ارتباط واضح في الدول النامية بين القدرة التصديرية و بين معدل تكوين رأس المال الثابت و بالتالي معدل الاستثمار و النمو الاقتصادي.

إذ نجد أن المكون الرئيسي للدخل القومي في هذه البلدان هي الصادرات من المواد الأولية و الزراعية فكلما ارتفعت نسبة الصادرات كلما ارتفعت نسبة الاستثمار و بالتالي معدل الانتعاش و النمو الاقتصادي.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

فنظرية التنمية الاقتصادية عكس نظرية التجارة الخارجية تعتمد على التحليل الديناميكي و تهتم بكيفية زيادة الموارد في العملية الإنتاجية عبر مرور الزمن و هذه هي الغاية المنشودة من قبل كافة الدول و سوف نتناول هنا إستراتيجية التنمية في اقتصاد تصديري و في اقتصاد حساس للواردات .

أولا. إستراتيجية التنمية في اقتصاد تصديري:

أ- يتمتع الاقتصاد التصديري بقدر كبير نسبيا من حرية اختيار نمط الاستثمار والذي يقوم على الواردا ت من السلع الرأسمالية، وذلك بافتراض أن الطلب على الصادرات التقليدية مرنا لوقت طويل، و يؤدي الاستخدام الصحيح للطاقة الاستيرادية إلى التخفيف من حدة الاختناقات التي تؤدي إلى الحد من مستوى الاستثمار.

ب- إن إستراتيجية اقتصاد تصديري تهدف إلى إنتاج بدائل الواردات بتوفير مدا خيل العملة الأجنبية التي تساعد على استيراد السلع الصناعية لإقامة مشاريع اقتصادية و لكن لا نجد لهذا تطبيقا لواقع اقتصاديات الدول النامية ، و إنما مدا خيلها من الصادرات تذهب لاستيراد السلع الاستهلاكية دون استغلال أمثل لمدا خيل الصادرات.

وفي هذه الحالة يمكن إزاء هذا الوضع إتباع سياسة اقتصادية ملائمة إذا أمكن تطبيقها فعلا، فالصادرات المرنة تتيح الفرصة لبداية عمليات تنمية اقتصادية سريعة تهدف إلى تحقيق بناء اقتصادي أكثر توازنا للدولة، إلا أن ذلك يعتمد على طبيعة المتغيرات الاجتماعية اللازمة لتحقيق هذا الهدف أهمها تلك التي تؤدي إلى سد الثغرة بين قطاع التصدير و بقية قطاعات الاقتصاد القومي و زيادة الإنتاج الزراعي، عملية التصنيع التي تهدف إلى الحد من واردات السلع التي يمكن إنتاجها بسهولة نسبية، أو التي لا يتوافر لإنتاجها ظروفا مواتية بالذات في الدولة بميزة نسبية، ويترتب على ذلك حدوث تغير ملموس في النمط السلعي، للواردات بينما يظل نمط الصادرات دون تغيير من الناحية العملية وذلك خلال المرحلة الأولى من التنمية على الأقل.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

ثانيا. إستراتيجية التنمية في الاقتصاد الحساس للواردات:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى التوسع في حركة التجارة الخارجية مع ضمان نمو مرتفع لمعدل الدخل القومي بالنسبة لمعدل نمو الواردات و تحقيق أقصى حد ممكن من الطاقة الاستيرادية مع استخدامها على أفضل وجه مريح و معقول، و من جهة أخرى كيفية تحقيق أقصى معدل للنمو في ظل طاقة استيراد معينة، والطريقة الوحيدة للتوسع في ظل الطاقة الاستيرادية هي العمل على زيادة الصادرات التي يمكن تحقيقها بواسطة الصادرات التقليدية أو بالتوسع في مبيعات المنتجات الجديدة.

وعلى الدول النامية أن تسعى إلى رفع معدلات التبادل فيما بينها بخلق تكتلات إقليمية والتعامل مع التكتلات الأخرى وا لمنظمات العالمية لكي تستفيد من التسهيلات الممنوحة في خضم هذه التكتلات والمنظمات.

3.2 الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة:

1.3.2 الدراسات العربية

دراسة (لطايفة، 1996)، الاستثمارات الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن دراسة تحليلية للفترة 1980-1994، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر الاستثمارات الخارجية (العربية والأجنبية)على النمو الاقتصادي في الأردن ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني . كما هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهم القطاعات التي استقطبت هذه الاستثما رات ومدى مساهمة هذه القطاعات في دعم عملية التنمية الاقتصادية.

وتبين من خلال الدراسة محدودية وتواضع حجم الاستثمارات الخارجية في الاقتصاد الأردني، وبالتالي ضعف مساهمتها في النمو الاقتصادي، الذي تبين بأنها تساهم ب (3%)فقط من مجمل الناتج القومي الإجمالي . كذلك تبين ضعف دور المدخرات القومية في زيادة التراكم الرأسمالي النمو الاقتصادي وهذا يدل على أن

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

هذه المدخرات توجه نحو الاستهلاك ولا توجه بالضرورة نحو الاستثمارات، وقد تبين من خلال الدراسة بأن أثرها السلبي على مجمل الناتج القومي الإجمالي.

وقد تبين من الدراسة أيضا بأن معظم الاستثمارات الأجنبية تركزت في القطاع الصناعي دون غيره من القطاعات وذلك لحاجة هذا القطاع للكثافة الرأسمالية والتكنولوجية والتي تميز بها الاستثمارات الأجنبية.

وتوصي الدراسة بالتركيز على الاستمرار في تطبيق التشريعات الكفيلة بتعميق دور الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية كافة لضمان نمو كل القطاعات الاقتصادية، واستقطاب التكنولوجيا والمعرفة الفنية الملائمة للواقع الاقتصادي الأردني، وتفعيل دور المدخرات المحلية والقومية من خلال توجيه هذه المدخرات للاستثمار بدلا من الاستهلاك، وإعادة النظر بالأطر المؤسسية ا لمتعلقة بتشجيع الاستثمار من خلال التنسيق بين هذه المؤسسات وتوسيع أنشطتها على الصعيد الدولي.

دراسة (الحلاق،1997)، تذبذب الصادرات الأردنية :الأسباب والانعكاسات ، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأسباب الكامنة وراء تذبذب الصادرات الأردنية وعدم استقرارها خلال الفترة (1970-1991م). وقد بينت النتائج الإحصائية للنموذج القياسي المستخدم أن من أهم الأسباب الكامنة وراء تذبذب الصادرات الأردنية اقتصارها على المواد الأولية والسلع الاستهلاكية، إضافة إلى التركيز السلعي والجغرافي. وعرضت الدراسة لتحليل أثر الصادرات الوطنية على نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر للنمو الاقتصادي). وتم كذلك تحليل أثر اقتصار الصادرات الأردنية على المواد الأولية والسلع الاستهلاكية إضافة إلى التركيز السلعي والجغرافي على الأداء الاقتصادي، وأشارت النتائج إلى أن الصادرات من السلع الاستهلاكية تساهم بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان أثر التركيز السلعي والجغرافي سلبيا في ذلك . وأخيرا فقد توصلت الدراسة إلى بعض المقترحات والتوصيات.

دراسة (التويجري، 1999)، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على اقتصاد المملكة العربية السعودية، تقوم هذه الدراسة بتحليل التأثير المتبادل بين

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

النمو الاقتصادي والصادرات في المملكة العربية السعودية . ولهـذا الفـرض تـم استخدام نماذج كل من Granger، Sims و Geweke الثنائية وكذلك المتعددة بعد إضافة الإنفاق الحكومي إلى النموذج وقد قامت الدراسـة بـإجراء الاختبـارات الإحصائية الحديثة الخاصة باستمرار السلاسل الزمنية المستخدمة، وكذلك اختبارات التكامل المشترك. بناء على نتائج الاختبارات الإحصائية تم تحديد مـنهج الدراسـة السببية الذي استخدمته الدراسة . وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقـة سـببية متبادلة بين النمو الاقتصادي والصادرات في المملكة العربية السعودية . وتؤكد نتائج الدراسة على اعتماد الاقتصاد السعودي على التعامل مع العالم الخارجي من خلال الصادرات.

دراسة (عبد الخـالق،2001)، العلاقة بين البيئة الخارجية وسلوك الفرد على البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية ، أظهر تحليل ا لبيانات الإحصائية لقطـاع التجـارة الخارجية في المملكة العربية السعودية أن أهم خمسة شركاء تجاريين للمملكة فـي حجم التبادل التجاري هم : الولايات المتحدة الأمريكية واليابـان وفرنـسا وإيطاليـا وبريطانيا، ونظراً لأهمية اقتصاديات هذه الدول الصناعية المتقدمة فـي الاقتـصاد السعودي، ولأهمية اقتصاد المملكة بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول التي تعتمد علـى النفط بشكل كبير، فقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات التجاريـة، وتعـرف طبيعة التداخل الاقتصادي ودرجة الاعتماد المتبادل بين اقتصاد المملكة وأهم خمسة شركاء تجاريين، مع التركيز على الاقتصاديين الأمريكي والياباني اللـذين اتـضح أنهما يحتلان المركزين الأول والثاني تبادلياً كأهم شريكين تجاريين للمملكة خـلال الثلاثين عاماً الماضية، ولتحقيق هدف الدراسة تم بيان الأداء الاقتـصادي وحجـم النمو لقطاع التجارة الخارجية للمملكة مع أهم خمسة شركاء تجاريين، كما تم بنـاء نموذج معدلات آنية لاختبار العلاقات التجارية التبادليـة، وتحليـل التـداخل بـين الاقتصاد السعودي والاقتصاديين الأمريكي والياباني والناتج عن العلاقات التجارية القوية فيما بينهما.

لقد كان الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات التقارير الـسنوية الإحـصائية لصندوق النقد الدولي، وتم تقدير نموذجي الدراسة باسـتخدام طريقـة المربعـات

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الصغرى ذات المراحل الثلاثة (3SLS)، وذلك بعد تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ في معادلات كل نموذج، وأوضحت النتائج القياسية أن المعـــاملات المقدرة كانت بإشارات جبرية متوقعة تتفق مع فروض الدراسة، وقد تحققت المعنوية الإحصائية لمعظم هذه المعاملات، وبشكل عام أمكن التوصل فـــي هـــذه الدراســـة التحليلية بجانبيها النظري والتطبيقي إلى عديد من النتائج المهمة فيها يتعلق بطبيعـــة التداخل الاقتصادي والاعتمادية المتبادلة بين الاقتصاد السعودي وأهم شركاء المملكة التجاريين.

دراسة (السواعي،2003)محددات التجارة الخارجية فـــي الأردن : 1973-2000، تناولت هذه الدراسة موضوع محددات التجارة الخارجية في الأردن خلال الفترة 1973-2000، وهدفت إلى تحليل الميزان التجاري وبيان خصائص قطاعي التصدير والاستيراد، من حيث التركيب ا لسلعي والتوزيع الجغرافي، ودرجة التحرر الاقتصادي، وبيان أثر الصادرات على نمو الاقتصاد الأردني، وكذلك تقـــدير دالـــة الصادرات ودالة المستوردات على المستوى الكلي والجزئـــي باســـتخدام طريقـــة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (Fully Modified OLS) في التقدير، وهذه المنهجية هي إحدى طرق تقدير التكامل المشترك (Cointegration)، وتمتاز هذه الدراسة باستخدامها هذا الأسلوب لأول مرة فـــي تحليـــل محـــددات التجـــارة الخارجية الأردنية والتي تتميز بقدرتها على حل مشكلة الاعتمـــاد الـــذاتي وتحيـــز المعلمات.

ومن خلال هذه المنهجية أمكن قياس مرونة كمية الصادرات الوطنية السعرية (-0.66)، والمرونة الدخلية (2.3)، ومرونة سعر الصرف (1.09) على المستوى الكلي، وكذلك الحال بالنسبة للمستوردات حيث بلغت مرونة كمية الطلب الـــسعرية للمستوردات الكلية (-0.381)، والمرونة الدخلية (1.03)ومرونة سعر الـــصرف (-0.866)، وبيان أثر تخفيض العملة على الصادرات والمستوردات.

وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات، منهـــا الاهتمـــام بالـــصناعة الأردنيـــة وتحسين نوعية المنتجات لخلق وضع تنافسي لزيادة حجـــم الـــصادرات والإلتـــزام بمعايير الجودة، وزيادة أوجه التعاون الاقتصادي العربي والعمـــل علـــى التكامـــل

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الاقتصادي العربي، والإسراع في تطبيق اتفاقية السوق الحرة العربية الكبرى في هذه المرحلة وذلك لتوسيع الأسواق أمام الصادرات الأردنية، والتوسع في إقامة الصناعات بالفوسفات والبوتاس، وتنمية الحس الوطني تجاه استهلاك المنتجات المحلية.

دراسة (العبدلي،2005)، محددات التجارة البينية للدول الإسلامي، تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي . ولتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي تضمن ثلاثة متغيرات: متغير تابع وهو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ممثلا للنمو الاقتصادي ومتغيرين تفسيرين هما : متغير الصادرات كعامل اقتصادي خارجي ومتغير الاستثمار كعامل اقتصادي داخلي . واتبعت الدراسة منهجين في تقدير النموذج، الأول: التقدير الفردي لكل دولة خلال الفترة (1960-2001م)، وقد تم فحص مدى سكون (Stationarity) السلاسل الزمنية لكل متغير باستخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، وكذلك اختبار درجة التكامل المشترك لمتغيرات النموذج (Cointegration Test). والثاني: التقدير الجمعي أو المدمج حيث تم دمج السلاسل الزمنية (42 مشاهدة) مع البيانات المقطعية للدول الإسلامية (21 دولة). وبعد تقدير النموذج لكل دولة لم تظهر النتائج مشجعة، إلا في حالات محدودة، حيث عانت أغلب النماذج الفردية من مشاكل قياسية نتيجة للارتباط المتعدد أو خطأ التحديد مما أدى إلى عدم معنوية المعلمات وظهور إشارات غير متوقعة وانخفاض المقدرة التفسيريةوبعد تقدير النموذج بـ الأسلوب الجمعي، تحسنت كفاءة النموذج، وأظهرت النتائج معنوية كل من متغير الصادرات والاستثمار كمفسرين للنمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، بالرغم أن مرونة كل متغير كانت أقل من الواحد . ومع استخدام المتغيرات الصورية، اتضح أن هناك فروق جوهرية بين مجموعات الدول الإسلامية(البترولية، والأقل دخلا، ومتوسطة الدخل) في القاطع والميول الجزئية. ففي مجموعة الدول البترولية ظهر متغير الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي، بينما في مجموعة الدول الأقل دخلا ومتوسطة الدخل ظهر متغير الاستثمار أكثر أهمية من متغير الصادرات.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete
Documents

دراسة (السميران،2007)، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن ، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2004)حيث تم استخدام طريقة نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ زمنيا (ARDL)، وذلك للتعرف على تأثير المتغيرات السابقة على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل . ويمكن تلخيص النتائج العملية لهذه الدراسة بما يلي: (1) وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي في الأردن ومحدداته الاستثمار المحلي، والصادرات، ورأس المال البشري، والمؤسسات المالية) (2) للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (3) للصادرات دور مهم في نمو الاقتصاد الأردني وهذا يتفق مع فرضية Export-Lead Growth Hypothesis (4) تطور رأس المال البشري والمؤسسات المالية يسهمان في زيادة النمو الاقتصادي في الأردن.

كما أوصت الدراسة بتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار وتطور رأس المال البشري والمؤسسات المالية والوسيطة.

2.3.2 الدراسات الأجنبية:

دراسة (Abdelhak,1999)، Export Demand Analysis of time Series Equations هدفت هذه الدراسة إلى تقدير مرونة الطلب على الاستيراد لـ 75 دولة نامية وصناعية خلال الفترة 1960-1993، ولم يكن الأردن من ضمنها، واستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية وخلصت إلى تقدير المرونات السعرية والدخلية لدالة الطلب على الصادرات لعينة من الدول الصناعية والنامية، وكانت المرونة السعرية والدخلية في المدى الطويل كما هو متوقع لإشارتها (السعرية سالبة، والدخلية موجبة). وفي أغلب الحالات كانت ذات دلالة إحصائية، وكان معدل المرونة السعرية في المدى القصير قريباً من الصفر، وكان قريباً من الواحد الصحيح في المدى الطويل، وفي 22 دولة كانت مرونة سعر الوحدة غير مرفوضة

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

إحصائياً، ونفس الوضع بالنسبة لمرونة الدخل، ففي المدى القصير كانت المرونات الدخلية بالعدل أقل من (0.5) بينما في المدى الطويل كانت المرونات بمعدل (1.5)، ففي 31 بلد كان تقدير المرونة الدخلية في المدى الطويل أكبر من (1)، وفي 35 دولة كانت مرونة وحدة الدخل غير مرفوضة، بمستوى دلالة إحصائية 5%.

دراسة (Athukorala,2003)، The Impact of Foreign Direct Investment for Economic Growth لقد زاد إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بشكل حاد في تسعينات القرن العشرين مع تغيير في سياساتها الاقتصادية وخفض الحواجز أمام التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ويفترض الاستثمار (الاستثمار الأجنبي المباشر) أن يكون لصالح البلد الفقير مثل سريلانكا، ولا يتم ذلك فقط من خلال زيادة حجم الاستثمارات المحلية، بل أيضا من حيث خلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا، والمنافسة المحلية والعوامل الخارجية الإيجابية الأخرى. توفر سريلانكا فرصا استثمارية جذابة للشركات الخارجية وقد اعتمدت عددا من السياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل البلاد وعلى الرغم من حجم كبير من الأدب الاقتصاد القياسي تضم على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، لا توجد دراسات كافية على مسألة السببية في الربط بينهما. تركز هذه الورقة على فرضية نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بقيادة الولايات المتحدة في حالة سريلانكا. وتستند الدراسة على بيانات السلسلة الزمنية 1959-2002 واستجابة المجتمع المدني والشركات الأجنبية.

دراسة (GUISAN & EXPOSITO,2004)، The Impact of Industry and Foreign Trade on Economic Growth in China إن الغرض من هذه الدراسة هو تقديم تقدير نموذج اقتصادي قياسي ديناميكي مما يدل على تأثير هام من الإنتاج الصناعي والتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي. حيث تم التركيز على الدور الهام للتصنيع واستيراد وزيادة الدخل الحقيقي للفرد من السكان والعمالة غير الزراعية.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

وقد تبين أن مستوى الصادرات للفرد في الصين وبلدان أخرى مهمة في آسيا، مثل الهند، يعد منخفضا جدا ومن المهم تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية ودراسة المشاكل التي يمكن أن تنشأ عن العديد من البلدان الصغيرة عندما تصل بلدان أخرى إلى مستويات أعلى من الصادرات.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الفصل الثالث

تطور الاقتصاد السعودي والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

1.3 مقدمة:

تقوم أبرز سمات التنمية في المملكة العربية السعودية على أساس الاسترشاد بالقيم الإسلامية وتعاليم الدين الحنيف، وتعمل مؤسساتها وفق النهج الإسلامي القويم، لذلك من الطبيعي أن تسير عملية التنمية الاقتصادية والاجت ماعية ضمن إطار مبادئ الإسلام وقواعده، وستظل الأساس الذي تستند إليه استراتيجيات التنمية، وأهدافها، وسياساتها. وبهذا المنهج، وضمن هذا الإطار استطاعت المملكة أن تحقق التوازن بين التطور الحضاري، والعمراني، والمادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة، والمبادرات الفردية، وبين المحافظة على المبادئ والقيم الدينية.

ويمكن القول: إن عمليات التنمية التي تمت في المملكة فريدة في نوعها، من حيث الوقت القصير الذي تمت فيه، ومن حيث العمق والشمولية .. إذ استطاعت تفادي الجوانب السلبية للتنمية التي عانت منها أكثر الدول النامية الأ خرى، كعدم التوازن والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، وارتفاع الأسعار، أو تجاهل الضمان الاجتماعي.. فالتخطيط في المملكة يتجاوز مجرد إيجاد التوازن الفني، وإعداد الخطط. حيث أن الإنسان السعودي، وتحقيق طموحاته، وتلبية احتياجاته، وتحسين مستوى معيشته هو الهدف ا لأسمى للتنمية.. ولم تقتصر التنمية على مجال واحد، أو قطاع واحد، بل شملت كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في جميع مناطق المملكة. وباختصار استندت المملكة في تحقيق أهدافها التنموية على المبادرات الفردية والقيم الإسلامية، والحرية الاقتصادية، وسياسة الاقتصاد المفتوح.

ومنذ خطة التنمية الأولى كانت أهداف التنمية شاملة في نطاقها حيث تضمنت ثلاثة أبعاالبُعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد التنظيمي . وتناول البعد الاقتصادي تنمية التجهيزات الأساسية، والصناعات الأساسية، والزراعة . وتناول البعد الاجتماعي رغبات أفراد الشعب السعودي وطموحاتهم وإمكانياتهم . فتوسعت فرص التعليم المجاني بكافة مراحله، كما أصبح التدريب متاحاً في مجالات عديدة

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

لكسب المهارات والقدرات التي تساعد على مواجهة مشاكل الحياة، وتوافرت مرافق الخدمات الصحية المجانية، والخدمات الاجتماعية للمسنين والعجزة وذوي العاهات وأصحاب الدخل المحدود، وأعطى الإسكان اهتماماً خاصاً من خلال القروض والتسهيلات الميسرة. وتناول البعد التنظيمي إدخال تغييرات أساسية على التنظيم الإداري واللوائح والأنظمة فأنشئت مؤسسات جديدة وصدرت أنظمة ولوائح مرنة تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى توسع الطاقات الاستيعابية للاقتصاد الوطني (خطة التنمية الرابعة، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، 1984 – 1989م).

وأخيراً اتصفت تجربة المملكة الفريدة هذه بكبر وسعة عمليات التنمية وأساليبها، فخلال فترة الخطط الثلاث استطاعت أن تحقق قدراً كبيراً من مبيعات الزيت حيث بلغت مبيعاتها لتلك الفترة ما مجموعه (35) بليون برميل، أو ما يعادل استهلاك سنتين كاملتين للعالم الحر من الزيت الخام حسب معدلات 1980/1979م، و1981/1980م.

وفي خلال هذه الفترة بلغت نفقات الدولة (2000) بليون ريال، وحقق الاقتصاد معدلات نمو استثنائية على صعيد عالمي، حيث بلغ متوسط النمو في الاقتصاد غير البترولي (12%) سنوياً، وارتفع حجم الاستثمارات إلى (60%) من الناتج المحلى الإجمالي غير البترولي .(خطة التنمية الرابعة، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية،1984 – 1989 م).

1.1.3 مراحل تطور الاقتصاد السعودي:

إن التاريخ الاقتصادي "عبارة عن سلسلة من الأحداث الاقتصادية التي تتم عبر الزمن وترتبط بظهور أشخاص معينين وبتوافر ظروف معينة".

ينظر للتاريخ الاقتصادي "على أنه تحول منتظم من مرحلة اقتصادية إلى أخرى، يتم وفقا لقواعد ثابتة تنطوي عليها نظرية التاريخ الاقتصادي".

وببحث أي من المدخلين السابقين يعتبر أكثر ملائمة لوصف مراحل تطور الاقتصاد السعودي؟ فإنه لا مجال للشك المدخل الثاني، والذي حدد مراحل ثابتة

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

بعينها، فإن المراحل التي يمر بها أي مجتمع في تطوره لا تصلح لوصف مراحل تطور الاقتصاد السعودي التي حددها (روستو) في نظريته إذ كانت ملائمة للاقتصاد البريطاني قطعها فيما يقرب من ثلاثمائة عام (من النصف الثاني للقرن السابع عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين). هذا في حين أن عمر المملكة العربية السعودية حوالي 102 عام، ولم يستغرق إنشاء نهضتها الحديثة أكثر من اثنين وثلاثين عاما وكذلك أنه أوضح في نظريته أن النمو يحدث بطريقة تلقائية من خلال تفاعل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقوى السوق الحر عن طريق المؤسسات الخاصة، في حين أن التنمية التي حدثت في المجتمع السعودي تمت بطريقة موجهة ومن خلال خطط رسمتها الحكومة وقامت بتنفيذ النسبة الأكبر منها . وكذلك لم يمر المجتمع السعودي في تطويره بتلك المراحل التي حددها ماركس في نظريته. وعلى العكس، فإن الاستقرار السياسي والاجتماعي اللذين تمتعت بهما المملكة العربية السعودية منذ نشأتها كانا من العوامل التي ساعدت على حدوث نهضة اقتصادية كبيرة فيها في وقت قصير.

ولذلك يمكن أن نقول إن ظروف ومراحل وشخصيات تطور الاقتصاد السعودي اختلفت عن مراحل تطور أي مجتمع نام آخر، فلقد ارتبطت نشأة المملكة العربية السعودية في التاريخ الحديث بشخصية مؤسسها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، وتسببت جهوده في نقلها من مرحلة المجتمع القبلي Tribal Society إلى مرحلة المجتمع القومي Nation State. ومن العوامل الهامة التي أثرت على سرعة التنمية في المملكة.

1. اكتشاف البترول في المملكة السعودية.
2. لم يتم احتلال المملكة في تاريخها الحديث لأي استعمار خارجي ولذلك لم تنهب ثرواتها ولم تتعرض قيمها الثقافية والدينية والاجتماعية للتحريف.

نظرا لأن برامج التنمية بدأت في المملكة في مرحلة متأخرة فإن هذا أعطاها ميزة إمكانية الاستفادة من تجارب الآخرين . ولم يكن عليها أن تبدأ الطريق من أوله مثلما فعلت دول مثل إنجلترا أو فرنسا أو أمريكا، واستطاعت أن تحصل على آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في الدول المتقدمة بما يتضمنه ذلك من كفاءة في

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الأداء وانخفاض في التكلفة، وإن ذلك جعلها لا تستخدم تكنولوجيا متقادمة كالتي تستخدمها عديد من الدول النامية التي بدأت برامج التنمية مبكرا .

ومما سبق يتضح أن الاقتصاد السعودي لم يتبع في تطوره نمطا من أنماط نظريات التاريخ الاقتصادي، لذلك يمكننا القول أنه اتبع في تطوره ثلاثة معايير هي:

المعيار الأول- اتجاه التطور : فمن المعروف أن المجتمعات في تطورها يمكن أن تأخذ أحد اتجاهين إما أن تحلل إلى دويلات أو تتحد أقاليمها وولاياتها في دولة واحدة. ويلاحظ أن المجتمع السعودي قد تحول في تطوره من مرحلة المجتمع القبلي المنقسم إلى أقاليم مستقلة إلى مرحلة المجتمع القومي المتحد في دولة تحمل اسم المملكة العربية السعودية.

المعيار الثاني- أسلوب التطور : نجد أن المملكة لم تتبع أسلوبا واحدا في تنمية المجتمع السعودي عبر سنوات تاريخها الحديث . ويمكن التفرقة في هذا الصدد بين مرحلتين، مرحلة ما قبل التخطيط ومرحلة ما بعد التخطيط باعتبار أن التخطيط كان من أنجح الأساليب التي اتبعتها المملكة في تطوير اقتصادها خلال بعض المراحل.

المعيار الثالث- مستوى التطور: التطور الذي حدث في المجتمع السعودي لم يتم بمعدل واحد منذ بداية تاريخه الحديث . ويمكن التمييز في هذا الصدد بين ثلاث مراحل، مرحلة ما قبل الطفرة (*) ومرحلة الطفرة، ومرحلة ما بعد الطفرة.

ويتضح مما سبق أن كل معيار من المعايير السابقة يتناول جانبا معينا من جوانب الاقتصاد السعودي، وأن هذه التقسيمات والمعايير لم تكن منفصلة عن بعضها البعض، بل هي متداخلة في الواقع، وإنما كانت لأغراض تحليلية فقط . ويتضح هذا مثلا في التداخل بين التقسيمين الثاني والأخير، حيث بدأت مرحلة التخطيط الشامل في المملكة عام 1390هـ (1970م) وبدأت مرحلة الطفرة عام 1393م (1973م)، أي أن الفاصل بينهما كان ثلاث سنوات فقط.

(*) **الطفرة**: يقصد بها أن الأموال "السيولة النقدية" والدخل كان كبيرا وفائضا لدى الدولة.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

فقد تميزت المملكة العربية السعودية قبل مرحلة التوحيد بـــالقرى والمـــدن والأكواخ المنتشرة بعرض الجزيرة العربية وطولها وكانت بمثابة جزر معزولة عن بعضها البعض بسبب عدم الأمان الذي سببه قطاع الطرق، وبسبب قسوة الطقـــس، وصعوبة التضاريس، بالإضافة إلى عدم وجود طرق ممهدة أو وسائل مواصـــلات سريعة، مما ترتب عليه آثار اقتـــصادية ســـلبية نـــذكر علـــى ســـبيل المثـــال لا الحصر.(حافظ ، 2005)

1. ضعف حركة التجارة الداخلية بين أقاليم الجزيرة العربية.
2. ضعف حركة التجارة بين الأقاليم، وذلك لأن كل إقليم يمثل مجتمعـــا مغلقـــا يعيش في حالة شبه اكتفاء ذاتي.
3. يتصف المجتمع السعودي في تلك الفترة بالمجتمع القبلـــي حيـــث تقتـــصر أنشطتهم على الأعمال البدائية كالزراعة والرعي والصيد والحرف اليدويـــة البسيطة.
4. بالرغم من اتصال بعض المدن بالعالم الخارجي كالمدينة ومكة وجدة بـــسبب حركة وفود الحجاج إليها، فإن الرواج الذي حدث فيها نتيجة لهذا الاتصال لم يكن لينتشر إلى غيرها من أجزاء الجزيرة.

ومما سبق يتضح أن استمرار الجزيرة العربية على هذا المنوال كان يعنـــي استمرارها في التخلف إلى أجل غير معلوم.

2.1.3 الأهمية الإستراتيجية للاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي:

يمكن إبراز الأهمية التي يمثلها الاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي من خلال النقاط التالية:

1. الاقتصاد السعودي أكبر اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط : يعتبر الاقتـــصاد السعودي أحد أكبر اقتصاديات منطقة الشرق الوسط حجما خاصـــة بالنـــسبة لدول مجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تتمتع بميـــزة الـــشريك التجـــاري الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط لمعظم الاقتـــصاديات الـــصناعية لـــدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . وقد حصلت المملكة العربية الـــسعودية

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

على الترتيب الثالث والعشرين ضمن قائمة أكبر الدول المصدرة للسلع في العالم بناء على بيانات منظمة التجارة العالمية (WTO-OMC) خلال عام 1996م وبلغت قيمة صادراتها حوالي 56.3 مليار دولار وهو ما يسهم بنسبة تزيد عن 1% من إجمالي صادرات السلع العالمية، وبلغت هذه الصادرات في عام 1997م حوالي 59 مليار دولار.

2- المملكة واستقرار السوق العالمية للنفط : إن النفط يعتبر من العوامل الأساسية لتحريك الاقتصاد العالمي وتعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر الدول المنتجة للنفط وأكثرها مرونة في طاقة الإنتاج، وذلك لما تتمتع به من احتياطات ضخمة من النفط الخام والتي تقدر بربع إجمالي الاحتياطات العالمية وثلث احتياطات الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك، وهذا أدى بها إلى القيام بدور كبير في استقرار السوق العالمية للنفط وتأمين إمدادات مستقرة من النفط للدول الصناعية الكبرى مما جعلها الركيزة الأساسية وا لقوة الأكثر تأثيرا في منظمة الأوبك وجعلها تلعب دورا عالميا وإقليميا بالغ الأهمية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

3- أكبر طاقات البتروكيماويات العربية : يوجد بها أكبر الطاقات للصناعات البتروكيماويات العربية، وتشهد هذه الصناعة ازدهارا كبيرا داخل المملكة، وتقوم شركة سابك بتنفيذ برنامج توسعي لزيادة الإنتاج وتأمين 5% من احتياجات السوق العالمية في البتروكيماويات، وهذا يعطيها أهمية خاصة في السوق العالمية للمنتجات البتروكيماوية.

4- سوق متنامية لمنتجات الدول الصناعية : نتيجة للزيادة المتواصلة في أعداد السكان وارتفاع المقدر ة الشرائية للأفراد وكذا متوسط دخل الفرد، حيث يزيد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في المملكة عن 7000 دولار، ويعتبر من أعلى المعدلات العالمية مما جعلها سوقا متنامية.

5- عضوية المملكة في كثير من المنظمات الدولية : تقدمت المملكة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO-OMC)، وكذلك في عام 1413هـ/1993م طالبت بالانضمام إلى اتفاقية نيويورك (تنفيذ أحكام

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

المحكمين الأجنبية)، ولديها عضوية الكثير من المنظمات الدولية وعلى سبيل المثال لا الحصر البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي . وانضمت إلى الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف، وال مصنفات الأدبية، بالإضافة إلى اشتراكها في عضوية العديد من الغرف التجارية العربية والأجنبية، وإنشاء العديد من اللجان السعودية الأجنبية المشتركة لتنظيم العلاقات المتبادلة . وهذا يؤكد حضور المملكة ويزيد من مكانتها على الساحة الدولية، ويبث الثقة لدى المستثمرين والتجارة والشركات.

6.تقدم المساعدات للدول : إن حكومة المملكة العربية السعودية حريصة كل الحرص على تقديم المساعدات للدول الشقيقة ودول العالم، وخاصة الدول النامية، حيث يلاحظ أن المملكة العربية السعودية قدمت خلال الفترة 1973-1993 ما نسبته 5.5%الناتج المحلي الإجما لي مساعدات بلا مقابل للدول الصناعية والدول النامية.

2.3 خطط التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية:

ابتدأت المملكة العربية السعودية بالتخطيط الاقتصادي منذ عام 1970 وجاءت الخطة الخمسية الأولى (1970-1980) متواضعة في حجمها ثم تبعها مثلني خطط كان آخرها ا الخطة التاسعة (2010-2014)واستهدفت هذه الخطط بشكل عام ان الخطه الاولى تم فيها إنفاق حوالي (80) بليون ريال، أنفق معظمها على تطوير التجهيزات الأساسية، ولاسيما المرافق العامة، وتحسين الخدمات الحكومية. وشهدت فترة خطة التنمية الثانية معدلات تضخم عالية، وكان هذا هو التحدي الرئيسي الذي واجه المملكة آنذاك . وقد واصلت المملكة خلال هذه الفترة التجريبية السماح لقوى السوق بأن تقوم بدورها بحرية لإعادة التوازن في الاقتصاد الوطني، ولم تتدخل إلا في نطاق ضيق لحماية المواطنين . واعتمدت المملكة العديد من البرامج الاجتماعية و المالية التي أدت بدورها إلى تخفيض، بل إلى تحييد النتائج الجانبية غير المرغوب فيها لعملية التنمية السريعة التي كانت تمر بها المملكة . ودخلت خطة التنمية الثالثة مرحلة تغيير البنية الاقتصادية من حيث الإنفاق

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي. الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات، مما دفع القطاع الخاص إلى زيادة الاستثمار في مجال الاستيراد والنشاط التجاري في شتى المجالات، وفي الوقت ذاته قام رأس المال الخاص – بدعم مالي كبير من الدولة عن طريق الصناديق الحكومية – بالاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي، حيث تمكن من خلال استخدام الأساليب التقنية الحديثة، والمساحات الزراعية الواسعة من أحداث تغيير أساسي في دور قطاع الزراعة والصناعة في الاقتصاد الوطني. وقامت الخطة الرابعة بـ تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة عرضها ورفع كفاءتها لتخدم جميع القطاعات. تدفع الحركة الثقافية إلى المستوى الذي يجعلها تساير التطور الذي تعيشه المملكة ، وتخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير البترول الخام باعتباره مصدراً رئيسياً للدخل الوطني ، والاستمرار في إحداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الإنتاجية بالتركيز على الصناعة والزراعة، وتنمية الثروات المعدنية وتشجيع استكشافها واستثمارها والتركيز على التنمية النوعية بتحسين وتطوير أداء ما تم إنجازه من منافع وتجهيزات خلال خطط الدولة التنموية الثلاث. إكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . واما الخطة الخامسة فقد هدفت الى إيجاد فرص عمل للقوى العاملة الوطنية وايجاد مبادرات تنموية أخرى مهمة تتعلق بالتقنية وزيادة فاعلية دور القطاع الخاص وتعزيز قدراته ليؤدي دوره نحو تنمية فرص العمالة الوطنية. وفي الخطة السادسة هدفت الى زيادة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية والتركيز أكثر على سياسات العمل والسعودة والتركيز على النوعية في التعليم العام و الجامعي والتدريب، وعلى أهمية مواءمة مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية لاحتياجات سوق العمل وزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني والكليات التقنية كماً وكيفاً، لمواجهة متطلبات الاقتصاد الوطني. ووضع السياسات الكفيلة بإحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعوديين ووضع السياسات اللازمة لتشجيع القطاع الأهلي على إتاحة فرص عمل للمواطنين.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

وفقاً لوثيقة خطة التنمية السابعة، فإن منهجية التخطيط التي ارتكــزت عليهــا الخطة تتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي التخطيط الاستراتيجي؛ وهو بمثابة دليل لمسارات النمو المستقبلية المتوقعة يتضمن رؤى إستراتيجية تشكل دلــيلاً مرجعيــاً تستند عليه قرارات الاستثمار في الاقتصاد الوطني و التخطيط التأشيرى؛ ويــشتمل علي ما يخص القطاع الخاص في الخطة بـ هدف تشجيعه وتحــفيزه علي تحـــقيقه والتخطيط التوجيهي؛ ويشتمل علي توجيهات ملزمة للقطاع العام بهــدف تحـــقيق الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية للخطة. وهدفت هذه الخط ة ايضا الى إتبــاع إجراءات راسخة ومتسقة لخفض عجز الميزانية وتحـــق يق فـــائض فـــي ميــزان الحـــساب الجاري و تحــقيق نمو مستقر ومنتظم للاقتــصاد الــوطني مــن خــلال التغيرات الهيكلية في قاعدته الإنتاجية وزيادة الاستثمارات وتنمية الموارد البــشرية لتحــقيق التنمية المستدامة والزيادات المطردة في معدلات النمو علي المدى البعيــد . تفعيل برامج التخصيص والسعودة وتنويع القاعدة الإنتاجية مــن أجــل تحــــسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي وزيادة إسهام القطاع الخــاص في الناتج المحــلى الإجمالي، وإحــلال العمالة السعودية محــل غيــر الــسعو دية وتوفير الحــجم الملائم من السيولة النقدية ورفع كفاءة القطاع المــصرفي وزيــادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بهدف زيادة الاستثمارات مع الإبقاء علي معدلات التضخم عند معدلات منخفضة واستقرار سعر صرف الريــال الــسعودي. تطــوير منظومة التعليم والتدريب بجميع عناصرها، و الاهتمــام بمخرجاتهــا، بمــا يلبــي احتياجــات المجتمــع المتغيرة، وسوق العمل، ومتطلبات التنمية، ويواكب المعارف والتقنيات الحديثة مع الاهتمام بالثقافة ونشرها و تطوير الخدمات العامــة وتحــسين نوعيتها، وتوفيرها بما يلائم الاحتياجات الفعلية المتزايدة للسكان، ورفع كفــاءة أ داء الأجهزة المسئولة عنها.

وايضا تحسين استغلال الموارد الاقتصادية، مع التركيز على الترشيد كعنصر أساسي، ورفع كفاءة أداء الأجهزة المسئولة عنه والاستمرار في بنــاء التجهيــزات الأساسية بما يواكب زيادة الطلب عليها، وتطــوير أدائهــا والاهتمــام بــصيانتها والمحافظة عليها، وإحلال بديل للمستهلك منها . والاستمرار فــي الاهتمــام بتهيئــة

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

المناخ الملائم لزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة، وتكثيف المبادرات الحكومية لتشجيع الاستثمارات الخاصـــة، الوطنيـــة والأجنبيـــة، وتعزيز القوة التنافسية للمنتجات الوطنية ، وتخصيص مزيد من المرافق والأنشطة والخدمات العامة، مع مراعاة زيادة نسبة مشاركة المواطنين في ملكية أصولها، وفي إطار من المنافسة والشفافية وتنميـــة السياحة وتطـــوير خـــدماتها ومرافقهـــا مـــع المحافظة على البيئة والتراث الوطني وإتباع سياسة سكانية تراعي المتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعاتهم الجغرافية، وتعزيز العلاقة بين المتغيـــرات الـــسكانية وتوجهات التنمية المستدامة.

توزيع الموارد والخدمات بين مناطق المملكة بما يقلل الفـــوارق التنمويـــة بينها، يعزز ميزاتها النسبية والتنافسية بناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية قادرة على الابتكار والتجديد، والتوسع في استخدامات تقنية المعلومات والاتـــصالات، وتطوير قواعد البيانات بما يدعم الاقتصاد الوطني.

أما خطة التنمية التاسعةفقد تميزت بشمولها حيث ركـــزت خطـــة التنميـــة التاسعة على تنمية الموارد البشرية في مجالات التعليم المختلفة إضافة إلى التركيـــز على تخفيض البطالة، وحددت خطة التنمية 20 هدفا مـــن اجـــل خفـــض البطالـــة والارتقاء بالأيدي المهنية الوطنية واشتملت الأهداف على ما يلي:

1. الترشيد التدريجي والانتقائي للعمالة الوافدة والاستمرار في تطـــوير أســـس واقعية في استقدام تلك العمالة وبما يتفق مع احتياجات سوق العمل.
2 . خفض البطالة في قوة العمل الوطنية.
3. دعم جهود تحفيز النشاط الاقتصادي المتوازن بين مناطق المملكة.
4. تحقيق التوازن في توفير فرص العمل لقوة العمل الوطنية.
5. دعم الاستثمار في المدن الاقتصادية الجديدة، وربط تقديم التسهيلات في هـــذه المدن بتوظيف قوة العمل الوطنية.
6تشجيع الجهات ذات العلاقة على تقديم حوافز للقطـــاع الخـــاص، وربطهـــا بتوظيف قوة العمل الوطنية ودعم الجهود المبذولة لزيادة مشاركة قوة العمل الوطنية - من الجنسين - في سوق العمل.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

7. تطوير نظم جمع بيانات القوى العاملة وسوق العمل ونشرها.
8. دعم وزارة العمل لتحقيق المزيد من التحسين في خدمات مكاتب العمل.
9. تطوير البيئة التعليمية للتعليم العام لتلبية المتطلبات الكمية والنوعية وبناء مناهج تعليمية متطورة تحقق تطويرًا شاملا للطالب تمكنه من المساهمة في بناء مجتمعه.
10. تحسين الكفاءة النوعية للعناصر البشرية التعليمية والتربوية لتكون قادرة على استيعاب أهداف المناهج التعليمية الحديثة.
11. توفير أنشطة نوعية غير صفية لبناء الشخصية الإسلامية المتكاملة المتوازنة للطالب لخدمة الدين والمجتمع والوطن.
12. تحسين الكفاية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.
13. تقديم الرعاية التربوية للطفولة المبكرة وتهيئة الأطفال للدخول إلى التعليم العام.
14. تطوير النظم الإدارية ومكوناتها والحد من المركزية، والارتقاء بنظم تعليم الموهوبين والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والكبار.
15. تطبيق نظم الجودة في التعليم ومعاييرها، والتوسع في المشاركة المجتمعية في التعليم.

دخل ضمن هذه الخطه مجالات عديده من ضمنها مجال العلوم والتقنية والابتكار ومجالالتدريب التقني ومجال العلوم والتقنية والمجال الصحي ومن اهم الانجازات المستهدفة في قطاع تنمية الموار د البشرية وهي التعليم العام والتعليم العالي.

الناتج المحلي الإجمالي:

مما لاشك فيه أن الناتج المحلي السعودي قد أظهر نموً متفاوتاً من سنة إلى أخرى خلال الفترة 1990-2009.

حيث يلاحظ من الجدول رقم (1) والذي يبين لنا معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الم ملكة العربية السعودية حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 13% عام 1991 وفي عام 1992 استمر النمو في الناتج المحلي بنسبة

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

4% ، أما في عام 1993 فنلاحظ وجود انخفاض بنسبة 4%، وفي عام 1994 عاد الناتج المحلي للنمو من جديد بنسبة 13% واستمر النمو خــلال الأعــوام 1995 و 1996 و1997 بمعدلات 6% و 11% و 5% على التوالي، وفي عام 1998 نلاحظ وجود انخفاض في الناتج المحلي بنسبة 12%، ثم في عام 1999 عاد الناتج المحلي للنمو مرة أخرى بنسبة 10% تلاه نمو آخر عام 2000 بنسبة 17%، وفــي عــام 2001 نجد أن هناك انخفاضاً في الناتج المحلي بنسبة 3%، أما فــي عــام 2002 والأعوام اللاحقة نلاحظ استمرار الناتج المحلي الإجمالي بالنمو حيــث نلاحــظ أن أعلى نسبة نمو سجلت عام 2005 بنسبة 26%، واستمر نهج الناتج المحلــي فــي الصعود حتى عام 2009 حيث نلاحظ وجود انخفاض بنسبة 21%.

الجدول رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الجارية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990 - 2009

مليون ريال

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي
1990	391993	
1991	442037	13%
1992	461398	4%
1993	443842	-4%
1994	503055	13%
1995	533504	6%
1996	590748	11%
1997	617902	5%
1998	546648	-12%
1999	603589	10%
2000	706657	17%
2001	686296	-3%
2002	707067	3%
2003	804648	14%
2004	938771	17%
2005	1182514	26%
2006	1335581	13%
2007	1442572	8%
2008	1786143	24%
2009	1409124	-21%

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - إحصاءات الدخل القومي

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

التجارية الخارجية:

يشير الجدول رقم (2) والذي يوضح التطور التاريخي للميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990 – 2009) حيث نلاحظ وجود فائض في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة كاملة، كما نلاحظ وجود انخفاض في الميزان التجاري عام 1991 بنسبة 8% تلاه انخفاض آخر عام 1992 بنسبة 9% واستمر الانخفاض عام 1993 بنسبة 17%، ويعزى هذا الانخفاض خلال عامي 1991 و1992 إلى وجود نمو في واردات المملكة بنسب أكبر من النمو في الصادرات ، أما سبب الانخفاض الحاصل عام 1993 جاء نتيجة لانخفاض الصادرات بنسبة أكبر من الانخفاض في الواردات.

أما في عام 1994 بدأ الميزان التجاري السعودي بالنمو حيث بلغ ما نسبته 36% وذلك بسبب نمو الصادرات بنسبة 1% وانخفاض الواردات بنسبة 17% وهي من أعلى نسب الهبوط في واردات المملكة خلال الفترة . وفي عام 1995 نلاحظ وجود نمو آخر في الميزان التجاري بنسبة 14% واستمر النمو في عام 1996 بنسبة 50% بسبب نمو الصادرات بنسب 17% و 21% على التوالي.

وفي عام 1997 نلاحظ وجود استقرار في صادرات المملكة حيث لم تتجاوز نسبة النمو 0.01% وفي نفس الوقت أدى النمو في واردات المملكة بنسبة 4% أدى ذلك إلى انخفاض الميزان التجاري بنسبة 3% ، وفي عام 1998 حصل أكبر انخفاض في الميزان التجاري السعودي بنسبة 72% وذلك بسبب انخفاض الصادرات بنسبة 36% ونمو الواردات بنسبة 4%.

أما في عام 1999 نلاحظ وجود نمو كبير في الميزان التجاري السعودي حيث بلغت نسبة النمو 158% وذلك بسبب نمو الصادرات بنسبة 31% وانخفاض الواردات بنسبة 7% ، واستمر النمو الكبير في الميزان التجاري عام 2000 حيث بلغت نسبة النمو 108% وذلك بسبب نمو الصادرات بنسبة 53% وبالرغم من نمو الواردات بنسبة 8%.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

وفي عام 2001 نلاحظ عودة الميزان التجاري للانخفاض حيث بلغت النسبة 22% وذلك كون صادرات المملكة انخفضت بنسبة 12% مع وجود نمو في الواردات بنسبة 3%.

ومن عام 2002 إلى عام 2008 كان هناك نمواً مستمراً في الميزان التجاري تراوح بين 1% و 54% حيث نلاحظ وجود نمو مستمر في صادرات المملكة يفوق النمو الحاصل في الواردات.

أما في عام 2009 نلاحظ وجود انخفاض في الميزان التجاري السعودي بنسبة 51%، فبالرغم من انخفاض الواردات بنسبة 17% إلا أن انخفاض الصادرات بنسبة 39% أدى إلى الانخفاض في الميزان التجاري.

الجدول رقم (2)

الصادرات والواردات والميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990 - 2009

القيمة(مليون ريال)

السنوات	**الصادرات**	نمو الصادرات	**الواردات**	نمو الواردات	**الميزان التجاري**	نمو الميزان التجاري
1990	166339		90282		76057	
1991	178624	7%	108934	21%	69690	-8%
1992	188325	5%	124606	14%	63719	-9%
1993	158770	-16%	105616	-15%	53154	-17%
1994	159590	1%	87192	-17%	72398	36%
1995	187403	17%	105187	21%	82216	14%
1996	227428	21%	103980	-1%	123448	50%
1997	227443	0.01%	107643	4%	119800	-3%
1998	145388	-36%	112397	4%	32991	-72%
1999	190084	31%	104980	-7%	85104	158%
2000	290553	53%	113240	8%	177313	108%
2001	254898	-12%	116931	3%	137967	-22%
2002	271741	7%	121089	4%	150652	9%
2003	349664	29%	156391	29%	193273	28%
2004	472491	35%	177659	14%	294832	53%
2005	677144	43%	222985	26%	454159	54%
2006	791339	17%	261402	17%	529937	17%
2007	874403	10%	338088	29%	536315	1%
2008	1175482	34%	431753	28%	743729	39%
2009	721109	-39%	358290	-17%	362819	-51%

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - إحصاءات الدخل القومي

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

ميزان المدفوعات

أولا : الحساب الجاري:

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن أرقم الحساب الجاري ظهرت ايجابية خلال فترة الدراسة مما يعني أن المقبوضات الجارية للمملكة أعلى من المدفوعات الجارية، كما نلاحظ انخفاض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بنسبة 5% عام 1991 وفي عام 1992 انخفض أيضاً بنسبة 8% واستمر الانخفاض في الحساب الجاري عام 1993 بنسبة 18%.

في السنوات الثلاث اللاحقة بدأ الحساب الجاري بالنمو حيث بلغت نسبة النمو 29% عام 1994 وفي عام 1995 بلغت نسبة النمو 15% واستمر النمو في الحساب الجاري عام 1996 بنسبة 45%، أما في عامي 1997 و1998 انخفض الحساب الجاري بنسبة 3% و67% على التوالي.

أما في عام 1999 فقد سجل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات أعلى نسبة نمو حيث بلغت 123% تلاه نمو آخر بنسبة 99% عام 2000 ، وفي عام 2001 حصل انخفاض في الحساب الجاري بنسبة 21% ، ومن عام 2002 إلى عام 2006 كان هناك نمواً مستمراً في الحساب الجاري تراوح بين 9% و 50% ، وفي عام 2007 بدأ الحساب الجاري بالانخفاض ثانية بنسبة 6% تلاه نمو بنسبة 42% عام 2008، وفي عام 2009 سجل الحساب الجاري أعلى نسبة هبوط حيث بلغت 84% . يتبين لنا من الجدول رقم (3) أيضاً أن أرقام حساب الخدمات والتحويلات ظهرت سلبية خلال فترة الدراسة مما يعني أن مدفوعات الـ مملكة من الخدمات والتحويلات تفوق المتحصلات، لا بد هنا من توضيح أن النمو في هذا الحساب يعني زيادة العجز بين المتحصلات والمدفوعات، حيث نلاحظ وجود نمو في حساب الخدمات والتحويلات عام 1991 بنسبة 83% وهو أعلى نمو خلال فترة الدراسة ، أما في عام 1992 فقد بدأ هذا الحساب بالانخفاض بنسبة 24% تلاه انخفاض آخر عام 1993 بنسبة 11% ثم في عام 1994 انخفض حساب الخدمات بنسبة 6% وفي عام 1995 استمر الانخفاض بنسبة 7%.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

أما في عام 1996 بدأ حساب الخدمات بالنمو بنسبة بلغت 17% ثم عاد بعد ذلك عام 1997 بالانخفاض مرة أخرى بنسبة 2% تلاه انخفاض آخر عام 1998 بنسبة 28%، وفي عام 1999 كان هناك استقرار في حساب الخدمات حيث لم تتجاوز نسبة النمو عن 1% وفي عام 2000 استمر النمو بنسبة 44%، ثم في عام 2001 عاد حساب الخدمات للانخفاض من جديد بنسبة 15% تلاه نمو ضعيف بنسب 3% و 2% و5% على التوالي خلال الأعوام 2002 و 2003 و 2004 .

وفي عام 2005 سجل حساب الخدمات والتحويلات أعلى نسبة انخفاض خلال الفترة بنسبة 34%، ثم عاد للنمو من جديد بنسب مرتفعة بلغت 63% و 32% و 41% خلال الأعوام 2006 و2007 و 2008 ، وفي عام 2009 كان هناك ثبات تقريباً في حساب التحويلات حيث لم تتجاوز نسبة الانخفاض عن 1%.

الجدول رقم (3)

ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990 - 2009

مليون ريال

السنة	الحساب الجاري	الحساب الرأسمالي
1990	85096	15555
1991	80818	103502
1992	74556	66437
1993	61441	64668
1994	79300	39273
1995	90852	19943
1996	131852	-2548
1997	128088	-1144
1998	41906	49245
1999	93267	-1542
2000	185866	-53689
2001	146949	-35075
2002	159932	-44524
2003	205261	-87223
2004	308255	-184856
2005	337463	-207250
2006	371003	-294003
2007	349985	-291446
2008	496208	-383611
2009	78580	149248

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

ثانياً: الحساب الرأسمالي :

هناك تذبذب واضح في الحساب الرأسمالي في ميزان مدفوعات المملكة العربية السعودية وهذا واضح من الجدول رقم (3) .

صادرات البترول:

يشير الجدول رقم (4) تطور حجم صادرات البترول في السعودية حيث بلغ معدل النمو 9% عام 1991 وفي عام 1992 استمر النمو في صادرات البترول بنسبة 7% ، أما في عام 1993 نلاحظ وجود انخفاض في صادرات البترول بنسبة 17% تلاه انخفاض آخر بنسبة 1% عام 1994 ، وفي عام 1995 بدأت صادرات البترول بالنمو من جديد بنسبة 14% وفي عام 1996 استمر النمو بنسبة 25%، وفي عام 1997 عادت صادرات البترول للانخفاض من جديد بنسبة 2% ثم انخفاض آخر بنسبة 39% عام 1998 ، وفي عام 1999 بدأ نمو صادرات البترول مرة أخرى بنسبة 38% أما في عام 2000 سجلت صادرات البترول في المملكة العربية السعودية أعلى معدل نمو خلال فترة الدراسة حيث بلغت 58%، ثم عادت للانخفاض مرة أخرى عام 2001 بنسبة 16% .

وخلال الفترة من 2002 إلى 2008 كان هناك نمو مستمر في حجم صادرات المملكة من البترول حيث تراوحت معدلات النمو بين 7% و 46%، أما في عام 2009 فقد عادت صادرات البترول للانخفاض بنسبة 42% وهي أعلى نسبة هبوط خلال فترة الدراسة.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

الجدول رقم (4)

صادرات البترول للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990 – 2009

القيمة(مليون ريال)

السنة	صادرات النفط	معدل النمو
1990	149649	
1991	162764	9%
1992	173752	7%
1993	144202	-17%
1994	142401	-1%
1995	162593	14%
1996	202638	25%
1997	199172	-2%
1998	121607	-39%
1999	167793	38%
2000	264951	58%
2001	223532	-16%
2002	238587	7%
2003	307591	29%
2004	414059	35%
2005	605881	46%
2006	705811	16%
2007	769933	9%
2008	1053860	37%
2009	611490	-42%

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - احصاءات الدخل القومي

التضخم في المملكة

كما نلاحظ من الجدول رقم (5) التطور الحاصل في معدلات التـضخم فـي المملكة العربية السعودية حيث نلاحظ أن متوسط التضخم خلال الفترة مـن 1990 إلى 1999 بلغ 1.2%، في حين أن متوسط التضخم خلال الفترة مـن 2000 إلـى 2009 بلغ 2.6% .

ففي الأعوام 1990 و1991 و1995 كان معدل التضخم أعلى من المتوسط حيث بلغ 2.1% و4.6% و 5% على التوالي، وفـي الأعـوام 1992 و 1997 و 1998 و1999 كان معدل التضخم بالسالب بنسب بلغـت –0.4% و –0.4% و–

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

0.2% و– 1.2% على التوالي حيث كانت نسبة -1.2% المسجلة عام 1999 من أقل معدلات التضخم المسجلة خلال فترة الدراسة كاملة.

أما في الفترة من عام 2000 إلى عام 2009 نجد أن متوسط التضخم بلغ 2.6% حيث لم تسجل معدلات تضخم بالسالب خلال هذه الفترة ، ونلاحظ أن معدلات التضخم خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2006 كانت أقل من المتوسط في حين خلال الأعوام 2007 و2008 و2009 كان هناك نمواً ملحوظاً في معدلات التضخم في السعودية حيث بلغت 4.1% و 9.9% و 5.1% على التوالي حيث كان معدل 9.9% المسجل عام 2008 من أعلى معدلات التضخم خلال فترة الدراسة وربما يعود ذلك حسب رأي الباحث إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت باقتصاد العالم.

الجدول رقم (5)

معدلات التضخم للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990 - 2009

	%	معدل النمو	متوسط معدلات التضخم
1990	2.1		
1991	4.6	119%	
1992	-0.4	-109%	
1993	0.8	-300%	
1994	0.6	-25%	
1995	5.0	733%	**1.2 %**
1996	0.9	-82%	
1997	-0.4	-144%	
1998	-0.2	-50%	
1999	-1.2	500%	
2000	0.5	-142%	
2001	1.7	240%	
2002	1.0	-41%	
2003	0.5	-50%	
2004	0.4	-20%	
2005	0.6	50%	**2.6 %**
2006	2.2	267%	
2007	4.1	86%	
2008	9.9	141%	
2009	5.1	-48%	

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - احصاءات الدخل القومي

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الانفتاح التجاري

يوضح الجدول رقم (6) معدلات الانفتاح السعودي حيث تم شرح تطور حجم الصادرات والواردات وتطور الناتج المحلي الإجمالي سابقاً ، وهنا سوف يقوم الباحث بقياس تطور الانفتاح التجاري والذي يقاس بالمعادلة التالية:

الصادرات + الواردات
____
الناتج المحلي الاجمالي

كما نلاحظ من الجدول أعلاه وجود تذبذب في الانفتاح التجاري السعودي خلال الفترة من 1990 إلى 2001 حيث تراوح بين 47% و 68%، أما خلال الفترة من 2001 إلى 2008 فنلاحظ وجود نمو مستمر في الانفتاح التجاري حيث بلغ معدل الانفتاح 54% عام 2001 واستمر باتخاذ النهج التصاعدي حتى عام 2008 حيث بلغ 90%، أما في عام 2009 فنلاحظ انخفاض الانفتاح التجاري السعودي ليصل إلى 77%.

الجدول رقم (6)

الانفتاح التجاري للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990 - 2009

القيمة(مليون ريال)

السنوات	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الاجمالي	الانفتاح التجاري
1990	166339	90282	391993	65%
1991	178624	108934	442037	65%
1992	188325	124606	461398	68%
1993	158770	105616	443842	60%
1994	159590	87192	503055	49%
1995	187403	105187	533504	55%
1996	227428	103980	590748	56%
1997	227443	107643	617902	54%
1998	145388	112397	546648	47%
1999	190084	104980	603589	49%
2000	290553	113240	706657	57%
2001	254898	116931	686296	54%
2002	271741	121089	707067	56%
2003	349664	156391	804648	63%
2004	472491	177659	938771	69%
2005	677144	222985	1182514	76%
2006	791339	261402	1335581	79%
2007	874403	338088	1442572	84%
2008	1175482	431753	1786143	90%
2009	721109	358290	1409124	77%

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - احصاءات الدخل القومي

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

نلاحظ من الجدول رقم (7) نمو صادرات المملكة من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية في أغلب سنوات الدراسة حيث بلغ نموها 8% عام 1991 تلاه نمو آخر عام 1992 بنسبة 6%، أما في عامي 1993 و1994 فقد حصل انخفاض بنسبة 16% و1% على التوالي، ثم في عام 1995 عاد النمو من جديد لمجموع السلع بنسبة 16% تلاه نمو آخر بنسبة 23% عام 1996، وفي عام 1997 عاد مجموع السلع للانخفاض بنسبة 1% واستمر عام 1998 بالانخفاض بنسبة 37% .

في عام 1999 عاد مجموع السلع للنمو بنسبة 33% وفي عام 2000 سجل مجموع السلع أعلى نسبة نمو خلال الفترة بلغت 55% ثم عاد مجموع السلع للانخفاض في عام 2001 بنسبة 14%، و من عام 2002 استمر النمو في مجموع السلع حتى عام 2008بنسب تراوحت بين 7% و35%، أما في عام 2009 فنلاحظ عودة مجموع السلع للهبوط بنسبة 40% .

ومن الملاحظ أن التغيرات الحاصلة في بند صادرات البترول كان لها الأثر الأكبر في توجيه نمو إجمالي السلع .

كما تسهم السلع الرأسمالية في توسيع وتكاثر مصدر الثروة الاجتماعية وتدفق الدخل الاجتماعي من جراء مساهمتها في تكوين رأس المال الثابت وبهذا فهي تحقق الوظيفة الاقتصادية لاستثمار رأس المال أي أن نمو السلع الرأسمالية جاء نتيجة لنمو الاستثمار بشكل عام.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الجدول رقم (7)

صادرات المملكة العربية السعودية من لسلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية خلال الفترة (1990 - 2009)

مليون ريال

	السلع الاستهلاكية				السلع الوسيطة				السلع الرأسمالية				المجموع	معدل النمو
	الغذاء	معدل النمو	الملابس	معدل النمو	البترول	معدل النمو	البتروكيماويات	معدل النمو	آلات ومعدات	معدل النمو	أخرى	معدل النمو		
1990	1584		12		149649		5737		1404		60		**158446**	
1991	1346	-15%	9	-25%	162764	9%	5720	-0.3%	1882	34%	49	-18%	**171770**	**8%**
1992	1709	27%	14	56%	173752	7%	5615	-2%	1808	-4%	25	-49%	**182923**	**6%**
1993	1701	-0.5%	12	-14%	144202	-17%	5795	3%	1457	-19%	189	656%	**153356**	**-16%**
1994	1765	4%	6	-50%	142401	-1%	5873	1%	1548	6%	107	-43%	**151700**	**-1%**
1995	1691	-4%	9	50%	162593	14%	10221	74%	1941	25%	133	24%	**176588**	**16%**
1996	1481	-12%	14	56%	202638	25%	10501	3%	2700	39%	214	61%	**217548**	**23%**
1997	1778	20%	17	21%	199172	-2%	11123	6%	2803	4%	295	38%	**215188**	**-1%**
1998	1754	-1%	20	18%	121607	-39%	10017	-10%	2168	-23%	328	11%	**135894**	**-37%**
1999	1886	8%	14	-30%	167793	38%	9293	-7%	2126	-2%	193	-41%	**181305**	**33%**
2000	1784	-5%	13	-7%	264951	58%	12194	31%	2343	10%	151	-22%	**281436**	**55%**
2001	1659	-7%	33	154%	223532	-16%	13511	11%	3715	59%	167	11%	**242617**	**-14%**
2002	1997	20%	54	64%	238587	7%	13761	2%	3916	5%	236	41%	**258551**	**7%**
2003	3324	66%	119	120%	307591	29%	16331	19%	4525	16%	381	61%	**332271**	**29%**
2004	3957	19%	175	47%	414059	35%	18975	16%	9346	107%	495	30%	**447007**	**35%**
2005	4751	20%	57	-67%	605881	46%	24467	29%	11285	21%	444	-10%	**646885**	**45%**
2006	5660	19%	61	7%	705811	16%	26704	9%	15820	40%	480	8%	**754536**	**17%**
2007	8008	41%	46	-25%	769933	9%	31523	18%	21482	36%	653	36%	**831645**	**10%**
2008	9473	18%	53	15%	1053860	37%	36422	16%	24144	12%	768	18%	**1124720**	**35%**
2009	10751	13%	52	-2%	611490	-42%	29913	-18%	23999	-1%	678	-12%	**676883**	**-40%**

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - احصاءات الدخل القومي

يتبين لنا من الجدول رقم (8) وجود نمو في واردات المملكة من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية في معظم سنوات الدراسة حيث تراوحت معدلات النمو بين 0.4% عام 1996 و31% عام 2007، أما السنوات التي انخفض فيها مجموع السلع فهي 1994 و1995 و1999 و2009 بمعدلات بلغت 17% و1% و3% و13% على التوالي.

تتمثل أهمية السلع الرأسمالية في حجم وقيمة إنتاجها فقط بل وأيضا بالدور الذي تلعبه في عمليات التصنيع . إن الآلات والأدوات كجزء من رأس المال الثابت لها دور حاسم في عملية تراكم رأس المال كما نلاحظ أن نمو واردات المملكة العربية السعودية من السلع الرأسمالية جاء نتيجة لنمو الاستثمار داخل المملكة.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الجدول رقم (8)

واردات المملكة العربية السعودية من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية خلال الفترة (1990 - 2009)

مليون ريال

	السلع الاستهلاكية				السلع الوسيطة				السلع الرأسمالية					
	الغذاء	معدل النمو	الملابس	معدل النمو	أسلحة وذخائر	معدل النمو	البتروكيماويات	معدل النمو	آلات ومعدات	معدل النمو	أخرى	معدل النمو	المجموع	معدل النمو
1990	9162		975		21		5274		32124		1406		48962	
1991	12760	39%	895	-8%	28	33%	7232	37%	36084	12%	1372	-2%	58371	19%
1992	14202	11%	1194	33%	1937	6818%	8066	12%	47061	30%	776	-43%	73236	25%
1993	13226	-7%	1048	-12%	454	-77%	8398	4%	59668	27%	2924	277%	85718	17%
1994	11450	-13%	996	-5%	507	12%	7605	-9%	47772	-20%	2456	-16%	70786	-17%
1995	17171	50%	1086	9%	579	14%	8332	10%	41004	-14%	2028	-17%	70200	-1%
1996	17956	5%	1120	3%	411	-29%	8382	1%	40648	-1%	1935	-5%	70452	0.4%
1997	18748	4%	1026	-8%	1001	144%	8713	4%	41043	1%	2038	5%	72569	3%
1998	17616	-6%	1082	5%	987	-1%	9249	6%	46141	12%	2133	5%	77208	6%
1999	18107	3%	936	-13%	636	-36%	9459	2%	43491	-6%	1929	-10%	74558	-3%
2000	20258	12%	899	-4%	788	24%	9512	1%	48026	10%	2260	17%	81743	10%
2001	19417	-4%	965	7%	1648	109%	9864	4%	52907	10%	2127	-6%	86928	6%
2002	20488	6%	949	-2%	725	-56%	9861	-0.03%	56981	8%	2404	13%	91408	5%
2003	23472	15%	967	2%	762	5%	12652	28%	63800	12%	2542	6%	104195	14%
2004	26853	14%	1028	6%	1099	44%	15294	21%	78662	23%	2974	17%	125910	21%
2005	32968	23%	1274	24%	1223	11%	18208	19%	106571	35%	3651	23%	163895	30%
2006	35547	8%	1445	13%	788	-36%	20965	15%	124200	17%	4086	12%	187031	14%
2007	44815	26%	1598	11%	1225	55%	25517	22%	167053	35%	4845	19%	245053	31%
2008	62199	39%	1836	15%	2653	117%	32717	28%	204594	22%	6170	27%	310169	27%
2009	53279	-14%	1840	0.2%	3346	26%	31007	-5%	174932	-14%	6801	10%	271205	-13%

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - احصاءات الدخل القومي

يبين لنا الجدول رقم (9) والذي يوضح الأهمية النسبية لبنود صادرات المملكة العربية السعودية من بعض السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية سيطرة بند صادرات البترول على حصة الأسد من مجموع السلع وذلك بسبب كون صادرات البترول من أهم بنود صادرات المملكة العربية السعودية حيث تتربع السعودية على قائمة أكبر الدول المصدرة للبترول في العالم.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الجدول رقم (9)

الأهمية النسبية لبنود صادرات المملكة العربية السعودية من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية خلال الفترة (1990 - 2009)

مليون ريال

	السلع الاستهلاكية				السلع الوسيطة				السلع الرأسمالية				
	الغذاء	الأهمية النسبية	الملابس	الأهمية النسبية	البترول	الأهمية النسبي	البتروكيماويات	الأهمية النسبي	آلات ومعدات	الأهمية النسبية	أخرى	الأهمية النسبية	الإجمالي
1990	1584	1%	12	0%	149649	94%	5737	4%	1404	1%	60	0%	158446
1991	1346	1%	9	0%	162764	95%	5720	3%	1882	1%	49	0%	171770
1992	1709	1%	14	0%	173752	95%	5615	3%	1808	1%	25	0%	182923
1993	1701	1%	12	0%	144202	94%	5795	4%	1457	1%	189	0%	153356
1994	1765	1%	6	0%	142401	94%	5873	4%	1548	1%	107	0%	151700
1995	1691	1%	9	0%	162593	92%	10221	6%	1941	1%	133	0%	176588
1996	1481	1%	14	0%	202638	93%	10501	5%	2700	1%	214	0%	217548
1997	1778	1%	17	0%	199172	93%	11123	5%	2803	1%	295	0%	215188
1998	1754	1%	20	0%	121607	89%	10017	7%	2168	2%	328	0%	135894
1999	1886	1%	14	0%	167793	93%	9293	5%	2126	1%	193	0%	181305
2000	1784	1%	13	0%	264951	94%	12194	4%	2343	1%	151	0%	281436
2001	1659	1%	33	0%	223532	92%	13511	6%	3715	2%	167	0%	242617
2002	1997	1%	54	0%	238587	92%	13761	5%	3916	2%	236	0%	258551
2003	3324	1%	119	0%	307591	93%	16331	5%	4525	1%	381	0%	332271
2004	3957	1%	175	0%	414059	93%	18975	4%	9346	2%	495	0%	447007
2005	4751	1%	57	0%	605881	94%	24467	4%	11285	2%	444	0%	646885
2006	5660	1%	61	0%	705811	94%	26704	4%	15820	2%	480	0%	754536
2007	8008	1%	46	0%	769933	93%	31523	4%	21482	3%	653	0%	831645
2008	9473	1%	53	0%	1053860	94%	36422	3%	24144	2%	768	0%	1124720
2009	10751	2%	52	0%	611490	90%	29913	4%	23999	4%	678	0%	676883
المجموع	68059	1%	615	0%	6822266	93%	284721	4%	140412	2%	5551	0%	7321624

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - احصاءات الدخل القومي

نلاحظ من الجدول رقم (10) والذي يوضح الأهمية النـــسبية لبنـــود واردات السعودية من بعض السلع الاســـتهلاكية والوســـيطة والرأســـمالية أن بنـــد الآلات والمعدات كان له الحجم الأكبر من مجموع السلع المستوردة حيث يمثل ما نـــسبته 21% وهذا يعكس التطور الصناعي في المملكة خـ لال العصر الحديث وما آلت إليه الصناعة السعودية من تطور كبير.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الجدول رقم (10)

الأهمية النسبية لبنود واردات المملكة العربية السعودية من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية خلال الفترة (1990 - 2009)

مليون ريال

	السلع الاستهلاكية				السلع الوسيطة				السلع الرأسمالية				
	الغذاء	الأهمية النسبية	الملابس	الأهمية النسبية	أسلحة وذخائر	الأهمية النسبية	البتروكيماويات	الأهمية النسبية	آلات ومعدات	الأهمية النسبية	أخرى	الأهمية النسبية	الإجمالي
1990	9162	6%	975	1%	21	0%	5274	3%	32124	20%	1406	1%	48962
1991	12760	7%	895	1%	28	0%	7232	4%	36084	21%	1372	1%	58371
1992	14202	8%	1194	1%	1937	1%	8066	4%	47061	26%	776	0%	73236
1993	13226	9%	1048	1%	454	0%	8398	5%	59668	39%	2924	2%	85718
1994	11450	8%	996	1%	507	0%	7605	5%	47772	31%	2456	2%	70786
1995	17171	10%	1086	1%	579	0%	8332	5%	41004	23%	2028	1%	70200
1996	17956	8%	1120	1%	411	0%	8382	4%	40648	19%	1935	1%	70452
1997	18748	9%	1026	0%	1001	0%	8713	4%	41043	19%	2038	1%	72569
1998	17616	13%	1082	1%	987	1%	9249	7%	46141	34%	2133	2%	77208
1999	18107	10%	936	1%	636	0%	9459	5%	43491	24%	1929	1%	74558
2000	20258	7%	899	0%	788	0%	9512	3%	48026	17%	2260	1%	81743
2001	19417	8%	965	0%	1648	1%	9864	4%	52907	22%	2127	1%	86928
2002	20488	8%	949	0%	725	0%	9861	4%	56981	22%	2404	1%	91408
2003	23472	7%	967	0%	762	0%	12652	4%	63800	19%	2542	1%	104195
2004	26853	6%	1028	0%	1099	0%	15294	3%	78662	18%	2974	1%	125910
2005	32968	5%	1274	0%	1223	0%	18208	3%	106571	16%	3651	1%	163895
2006	35547	5%	1445	0%	788	0%	20965	3%	124200	16%	4086	1%	187031
2007	44815	5%	1598	0%	1225	0%	25517	3%	167053	20%	4845	1%	245053
2008	62199	6%	1836	0%	2653	0%	32717	3%	204594	18%	6170	1%	310169
2009	53279	8%	1840	0%	3346	0%	31007	5%	174932	26%	6801	1%	271205
المجموع	489694	7%	23159	0%	20818	0%	266307	4%	1512762	21%	56857	1%	2369597

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - احصاءات الدخل القومي

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete
Documents

الفصل الرابع

نموذج الدراسة

1.4 أثر الصادرات على الناتج المحلي:

مما لا شك فيه أن الصادرات الوطنية تلعب دوراً هاماً في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، لذلك كان لابد من قياس تأثير الصادرات الوطنية السعودية على الناتج المحلي الإجمالي السعودي , حيث تبين فيما سبق أن الصادرات الوطنية السعودية كانت تزداد ومازال يزداد معها أيضاً الناتج المحلي الإجمالي حيث يلاحظ من الجداول السابقة أن الناتج المحلي الإجمالي السعودي ارتفع من (392.00) مليار ريال في عام 1990 إلى نحو (1409.1) مليار ريال في عام 2009 أي بمعدل زيادة سنوية نحو (7.6%) تعتبر هذه النسبة مرتفعة نسبياً ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي ومن هذه المتغيرات الرئيسية هي الصادرات الوطنية حيث زادت قيم الصادرات الوطنية من نحو (166.3) مليار ريال في عام 1990 إلى نحو (721.1) مليار ريال في عام 2009.أي نسبة زيادة سنوية حوالي (11.4%) وتعود هذه الزيادة إلى زيادة كل من الصادرات النفطية والتي زادت بنسبة عالية نسبياً بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال هذه الفترة. ونتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية فقد أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ولبيان العلاقة ما بين الصادرات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي فقد تم استخدام أولا " معامل الارتباط بيرسون حيث يبلغ معامل الارتباط بين الصادرات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي نحو 0.987 كما يشير الجدول رقم (12). ويعتبر معامل الارتباط هذا مرتفع نسبياً وهو يقترب من الواحد الصحيح وهذا يشير أن إلى العلاقة الطردية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي ، كما وتم استخدام ثانيا تقدير النموذج التالي باستخدام طرقة المربعات الصغرى :

$$GDP_t = \beta_O + \beta EX_t + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

كما وتم استخدام النموذج التالي لقياس مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للصادرات.

$$Ln\ GDP_t = \beta_O + \beta_1 LnEX_t + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

حيث أن GDP هو الناتج المحلي الإجمالي و EX الصادرات الوطنية و Ut الخطأ العشوائي أما في المعادلة رقم (2) في حين أن Ln GDP هو لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي Ln EX هو لوغريتم الصادرات الوطنية.

وتم تقدير المعادلة (1) بما يلي:

$$GDP = 290407.4 + 1.34EX \qquad R^2 = 0.97^{*}$$

$$(24673) \qquad (0.051) \qquad \sigma = 6645$$

ومن خلال هذا التقدير نلاحظ أن $\hat{\beta}_1$ بعيده عن الصفر بمستوى دلالة 1% كما وأن $\hat{\beta}_0$ أيضاً بعيده عن الصفر بمستوى دلالة 1% كما يشير اختبار t ويلاحظ أن R^2 مرتفعة نسبياً حيث أن نحو 97% من الانحرافات في المتغير التابع GDP قد تم تفسيرها من خلال النموذج المستخدم مما يشير أن النموذج المستخدم يلائم البيانات بشكل جيد أما من ناحية اقتصادية فيشير التقدير أن المعلمه $\hat{\beta}_1$ موجبة وهذا يتفق مع المعلومات السابقة حيث بلغت قيمة $\hat{\beta}_1$ نحو (1.34) وهذا يعني أن أي زيادة بالصادرات بمقدار ريال واحد ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.34) ريال.

كما وانه لابد من الإشارة أنه تم إضافة متغير التضخم إلى النموذج رقم (1) لقياس تأثير التضخم والصادرات على الناتج المحلي الإجمالي توجد أن معامل التضخم غير بعيد عن الصفر بمستوى دلالة 1% وعلية تم استبعاد هذا النموذج من الدراسة وعليه اعتبر أن وجود التضخم كمتغير مستقل سيؤدي إلى انخفاض R^2 تقدير النموذج رقم (1) أعلاه .

وتم تقدير النموذج رقم (2) كما يلي:

$$Ln\ GDP = 12.939 + 0.000014 LnEX \qquad R^2=0.92^{*}$$

$$(0.055) \qquad (0.00) \qquad \sigma = 0.147$$

---

* الخطأ المعياري بين الأقواس

* الخطأ المعياري بين الأقواس

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

ويلاحظ من نتائج التقدير أن النموذج الذي تم استخدامه يلائم البيانات بشكل جيد حيث أن R^2 (معامل التحديد) يشير إلى أن 90% من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النموذج المستخدم كما وأن جميع المعلمات $\hat{\beta}_0$ و$\hat{\beta}_1$ بعيدات عن العنصر بمستوى دلالة 5%، وهذا يشير أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي للصادرات الوطنية . أما من الناحية الاقتصادية فنجد أن مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للصادرات تساوي 0.000015 وهي منخفضة نسبياً وهذا يعني إذ زادت الصادرات الوطنية بنسبة 10% فإن الناتج المحلي الإجمالي السعودي سيزداد بنسبة 1.5% فقط.

2.4 أثر المستوردات على الناتج المحلي الإجمالي:

أما فيما يتعلق بتأثير المستوردات على الناتج المحلي الإجمالي فإن المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية قد تلعب دوراً كبيراً في زيادة الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي . فمن هنا لابد أن نبين تأثير المستوردات على الناتج المحلي الإجمالي وخاصة المستوردات من السلع الرأسمالية الوسيطة. ويلاحظ من الجدول رقم (12) أن معامل الارتباط بيرسون بين المستوردات والناتج المحلي الإجمالي مرتفع نسبياً إذ بلغ نحو (0.968) وهو ذو دلالة إحصائية بمستوى دلالة 1% يلاحظ أن هذه العلاقة موجبة. مما يشير المستوردات تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهذه ربما يعود إلى أن جزء كبير من هذه المستوردات هو من السلع الرأسمالية والإنتاجية والوسيطة .
ولقياس تأثير هذه المستوردات على الناتج المحلي الإجمالي فقد تم استخدام النموذجين التاليين.

$$GDP_t = \beta_o + \beta_1 IM_t + U_t \ldots\ldots\ldots(3)$$

$$Ln\ GDP_t = \beta_o + \beta_1 Ln\ IM_t + U_t \ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث أن GDP_t و$Ln\ GDP_t$ كما تم تعريفهم مسبقاً أما IM_t فهي قيمة المستوردات وتم تقدير هذان النموذجين كما يلي:

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

$$GDP = 159217.0 + 3.867IM \quad R^2 = 0.937^*$$

$$(45932.9) \quad (0.236) \quad \sigma = 104362.4$$

يشير اختبار T أن كلاً من $\hat{\beta}_0$ و$\hat{\beta}_1$ ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوية 1% كما وأن قيمة $\hat{\beta}_1$ هي موجبة وتساوي (3.8) أي أن كل ريال يتم استيراده من الخارج يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بمقدار (3.8) ريال وهذا ربما يعود إلى أن معظم المستوردات تستخدم في العمليات الإنتاجية مما يساعد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الاستثمار. أما معامل التحديد R^2 فهو أيضاً مرتفع ويساوي (0.937) أي أن 93.7% من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النموذج المستخدم.

وفيما يلي نتائج تقدير النموذج اللوغريمتي. معادلة (4):

$$Ln\ GDP = 3.135 + 0.871 LnIM \quad R^2 = 0.89$$

$$(0.835) \quad (0.770) \quad \sigma = 0.015$$

ومن خلال النتائج المذكورة أعلاه تبين أن 89% من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النموذج المستخدم R^2 كما وأن اختبار t يشير إلى أن كل من $\hat{\beta}_0$ و$\hat{\beta}_1$ بعيدتان عن الصفر بمستوى دلالة 1% كما وأن مرونة الناتج المحلي بالنسبة للمستوردات موجبة وهذا مخالف للمعرفة السابقة إلا أنه يمكن تفسيرها أن معظم المستوردات هما من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية والتي تساهم في زيادة الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وبناء عليه يلاحظ أنه إذا زادت المستوردات بنحو 10% فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بنسبة 8.7% تقريباً.

---

* الخطأ المعياري بين الأقواس

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

الجدول رقم (11)

معامل الارتباط لبيرسون لمتغيرات الدراسة

Bet	TB	IMP	EXP	GDP	المتغير
		معامل الارتباط			
0.97	0.973	0.968	0.987	1	GDP
0.99	0.992	0.968	1	0.987	EXP
0.98	0.928	1	0.968	0.968	IMP
0.99*	1	0.928	0.992	0.973	TB
1	0.99	0.98	0.99	0.97	Bet.

* Correlation is significant tool.

3.4 أثر صادرات البترول على الناتج المحلي الإجمالي:

تعتمد المملكة العربية السعودية بـ الدرجة الأولى على الصادرات من البترول والتي ارتفعت أسعاره بالفترة الأخيرة لتصل إلى مستوى قياسي مما أدى إلى زيـــادة الناتج المحلي الإجمالي . فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% في عام 1999 وذلك بسبب زيادة الصادرات من النفط بنسبة 38% بينما انخفض النـــاتج المـ حلـــي الإجمالي في عام 1998 بنسبة 12% عن عام 1997 في الوقت نفسه انخفضت قيمة صادرات البترول بنسبة 39% في 1998 عن عام 1997. كما وأن أسعار البترول شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة مما زادت قيمة الصادرات النفطية في الفترة 2003 إلى 2008 بنسبة تتراوح بين 9% في عام 2007 كحد أدنى و 46% في عام 2005 كحد أعلى كما زاد الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة بنســب تراوحت بين 8% في عام 2007 كحد أدنى إلى نحو 26% في عــام 2005 كحــد أعلى . بينما يلاحظ أن صادرات من النفط انخفضت في عام 2009 بنـــسبة 42% عن عام 2008 مما أدى إلى ا نخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21% .من هنا يتضح أن قيمة الصادرات من النفط تلعب تدوراً كبيراً في التأثر على الناتج المحلي الإجمالي ولقياسي هذا التأثير فقد تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لبيـــان هـــذه العلاقة ووجد أن هذا المعامل يساوي 96.3% كما هو مبين في الجدول (1.4) وتم أيضاً استخدام النموذج القياسي التالي لقياس معامل الناتج المحلـــي الإجمـــالي إلـــى الصادرات من النفط.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

$$GDP_t = \beta_o + \beta_1 petrol + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

$$Ln\ GDP_t = \beta_o + \beta_1 Lnpetrol + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

حيث أن GDP_t و $Ln\ GDP_t$ كما تم تعــريفهم ســابقاً أمــا Petrol و Ln Petrol هما قيمة الصادرات من النفط واللوغريثم لقيمة الصادرات النفطيــة علــى التوالي.

وتم تقدير المعادلة رقم (5) :

$$GDP = 293430.4 + 1.505\ Petrol \qquad R^2 = 0.966^{*}$$

$$(28271) \qquad (0.066) \qquad \sigma = 76223$$

ومن خلال هذا التقدير يلاحظ أن $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_0$ كلاهما بعيدان عن الصفر بمستوى دلالة 1% كما يشير اختبار T.

ويتضح من نتائج هذا التقدير أن النموذج المستخدم يلائم البيانات بشكل جيــد حيث أن معامل التحديد R^2 مرتفع نسبياً ويبين أن نحو 96.6% من الانحرافات في المتغير التابع (GDP) قد تم تفسيرها من خلال النموذج المستخدم كما وأن اختبــار T يشير إلى أن كل من العلامات $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_0$ بعيدان عن الصفر بمستوى دلالــة 1% حيث بلغت $t_{\hat{\beta}_1}$ نحو (22.8) بينما بلغت $t_{\hat{\beta}_0}$ نحو (10.4) تقريبــاً. فــي حــين أن t الجدولية تساوي (2.6). وعليه نجد أن قيمة الصادرات النفطية تؤثر بــشكل فعــال على الناتج المحلي الإجمالي السعودي . فإذا زادت قيمة الصادرات النفطية بمقــدار ريال واحد فإن الناتج المحلي الجمالي السعودي سيزداد بنحو (1.5) ريال تقريباً.

وتم تقدير المعادلة رقم (6) كما يلي:

$$Ln\ GDP = 5.189 + 0.664\ LnPetrol \qquad R^2 = 0.944^{*}$$

$$(0.473) \qquad (0.038) \qquad \sigma = 0.110$$

---

* الخطأ المعياري بين الأقواس

* الخطأ المعياري بين الأقواس

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

وبناء على التقديرات أعلاه يتبين أن نحو 94.4% من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النموذج المقدر أي يعني أن النموذج المستخدم يلائم البيانات بشكل جيد . كما وأن اختبار t يشير إلى أن كل من المعلمات المقدرة $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_0$ بعيدات عن الصفر بمستوى دلالة 1%. أما من الناحية الاقتصادية فقيمة $\hat{\beta}_1$ تتفق مع الفرضية السابقة من حيث أنها موجبة مما يؤكد أن هناك علاقة طردية بين الصادرات من النفط والناتج المحلي الإجمالي، كما وأن مرونة الناتج المحلي بالنسبة للصادرات النفطية هي موجبة . ويشير هذا إلى انه إذا زادت الصادرات النفطية بمقدار 10% سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.6% وتعد هذه النسبة مرتفعة نسبياً.

4.4 الميزان التجاري وأثره على الناتج المحلي الإجمالي:

مما لاشك فيه أن الميزان التجاري يلعب دوراً رئيساً في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي كون أن كلاً من الصادرات والمستوردات لهما تأثير كبير على الناتج المحلي فالميزان التجاري هو عبارة عن الفرق ما بين الصادرات السلعية والمستوردات السلعية لذلك فأن الميزان التجاري سيلعب دوراً كبير في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي وتشير المعلومات في الجدول رقم (12) أن معامل الارتباط بيرسون قد بلغ نحو (0.973) وهو مرتفع نسبياً وذو دلالة إحصائية بمستوى 1%.

ولقياس تأثير الميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي فقد تم استخدام النموذج القياسي التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 TB_t + U_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots(7)$$

$$Ln\ GDP_t = \beta_0 + \beta_1 LnTB_t + U_t \dots\dots\dots\dots..(8)$$

حيث أن GDP_t و U_t كما تم تعريفهم سابقاً بينما TB_t و $Ln\ TB_t$ هما الميزان التجاري ولوغرتم الميزان التجاري على التوالي وفيما يلي تقديرات النموذج رقم (7) باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

$$GDP_t = 32099.6 + 1.951\ TB_t \qquad R^2 = 0.947^*$$

$$(32099) \qquad (1.09) \qquad \sigma = 96182$$

فقد أظهرت التقديرات أعلاه أن النموذج المستخدم يلائم البيانات بشكل جيد كما تشير R^2 أن نحو 96.2% من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النموذج المستخدم كما يشير معامل التحديد R^2. بينما يشير اختبار T أن كلاً من المقدرتان $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ بعيدات عن الصفر بمستوى دلالة 1% حيث بلغت $t_{\hat{\beta}_0}$ و $t_{\hat{\beta}_1}$ نحو 11.9 و17.8 على التوالي.

ويشير ذلك إلى أنه إذا زاد الميزان التجاري بنحو ريال واحد فهذا سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2 ريال تقريباً كما تشير قيمة β_1.

وفيما يلي تقدير النموذج اللوغريثمي معادلة رقم (8)

$$Ln\ GDP_t = 7.720 + 0.485\ LnTB_t \qquad R^2 = 0.892^*$$

$$(0.47) \qquad (0.04) \qquad \sigma = 0.153$$

أظهرت نتائج التقدير أن نحو 89% من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النموذج المستخدم مما يشير إلى أن النموذج يلائم البيانات بشكل جيد بناء على معامل التحديد R^2. وكما وأنه لابد من الإشارة من أن كل من $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_0$ ذو دلالة إحصائية بمستوى دلالة 1%. وبناء على تقديرات هذا النموذج فإن مرونة الناتج المحلي بالنسبة للميزان التجاري هي موجبة وهذا يعني إذا زادت صافي الصادرات (الميزان التجاري) بنسبة 10% فسيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.8%.

ومما تجدر الإشارة إليه إلى أنه عندما تم إضافة التضخم إلى النماذج أعلاه وتم تقديرهم فكانت النتائج غير ملائمة للبيانات ولذلك تم استبعاد الحديث من نتائجهم.

---

* الخطأ المعياري بين الأقواس.

* الخطأ المعياري بين الأقواس

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 نتائج الدراسة:

فيما يلي أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

أولا: أشارت الدراسة الدخل القومي أي أن الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية قد نما بنسب متفاوتة خلال فترة الدراسة . كما وأن هذا النمو تذبذب بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة ، ففي حين نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13% في عام 1991 في عام 1990 نجد أنه انخفض في عام 1993 بنسبة 4% ففي عام 1992 كما وزاد بنسبة 11% في عام 1996 نجد أنه انخفض عام 1998 و2001 بنسبة 11% و3% على التوالي، أما خلال الفترة 2002 و2008 فقد تزايد الناتج المحلي الإجمالي بنسب ملموسة وصل حدها الأعلى في عام 2005، حيث بلغت نسبة النمو 26%، أما في عام 2009 فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21% ويعود ذلك إلى تأثير الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

ثانيا: أظهرت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي السعودي يتأثر كل من الصادرات والمستوردات والميزان التجاري، فتبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائيية الناتج المحلي الإجمالي وكل من الصادر ات والمستوردات والميزان التجاري، حيث تبين:

أ- أن الزيادة في الصادرات بمقدار 1 ريال ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.34 ريال.

ب- إن زيادة المستوردات بمقدار ريال واحد سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.8 ريال، فيما يشير أن معظم مستوردات المملكة العربية السعودية هي من السلع الإنتاجية والوسيطة.

ت- أن زيادة الميزان التجاري بنحو 1 ريال سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى 2 ريال.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

ثالثا: أما فيما يتعلق بالميزان التجاري للمملكة العربية السعودية، فقد كان في البداية يتراجع من سنة إلى أخرى، حيث تراجع بنسب متفاوتة خلال الفترة 1991-1993 بلغ حدها الأعلى في عام 1993 حيث تراجع في ذلك بنسبة 17% ومن ثم أظهر تزايدا ملحوظا خلال الفترة 1994-1999 بلغ حدها الأعلى في عام 1996 حيث وصلت نسبة 50%، وتعد هذه النسبة مرتفعة إذا ما تم مقارنتها بنسب نمو الميزان التجاري لمعظم دول العالم، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى زيادة تصدير النفط السعودي إلى خارج البلاد، غير أن السنوات اللاحقة أظهرت تراجعا في نمو الميزان التجاري حيث تراجع بنسبة ملحوظة خلال عام 1998 بلغت نسبة التراجع نحو 72% ويعود ذلك إلى انخفاض الصادرات في ذلك العام، إلى أنه عامي 1999 و2000، حيث بلغت نسبة الزيادة نحو 158% و108% على التوالي. وتعود هذه الزيادات إلى زيادة الصادرات بنسب ملحوظة خلال عامي 1999 و2000 على التوالي. حيث زادت الصادرات في عام 1999 و2000 بنسبة 31% و53% على التوالي، أما خلال الفترة 2002 وحتى 2008 فقد أظهر الميزان التجاري نموا متفاوتا خلال هذه الفترة بلغ حدها الأعلى في عام 2005 حيث بلغت نسبة النمو نحو 54% في ذلك العام . وبقي الميزان التجاري يزداد حتى عام 2008 إلا أنه انخفض بشكل ملموس في عام 2009 أي بنسبة 51%، وذلك بسبب الركود العالمي مما أدى إلى انخفاض الصادرات في ذلك العام بنسبة 39%.

رابعا: تبين من خلال الدراسة أن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات قد نما بشكل ملحوظ في بعض السنوات وتراجع أيضا بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تذبذب الصادرات الوطنية خلال تلك الفترة، أما الحسب الرأسمالي فقد تذبذب بشكل ملحوظ خلال الفترة 1991-2001، غير أنه أظهر زيادات متواصلة خلال الفترة 2002-2006.

خامسا: أما فيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار فقد أظهرت الدراسة أن المستوى العام للأسعار لم يرتفع بشكل ملحوظ . حيث بلغ معدل التضخم بالفترة 1991-

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

1999 نحو (1.2%) فقط، ويعتبر هذا التضخم متدني نسبيا ولا يؤثر على الوضع الاقتصادي، كما وأن معدلات التضخم قد بلغت خلال الفترة 2000-2009 (2.6%) وهذا المعدل يعتبر معتدل نسبيا وليس له تأثير على الأوضاع الاقتصادية.

سادسا: حافظت المملكة العربية السعودية على تثبيت سعر الصرف بالدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة.

سابعا: أوضحت الدراسة أن المملكة العربية السعودية تتسم بالانفتاح التجاري، حيث تراوح هذا الإنتاج ما بين 47% كحد أدنى في عام 1998 و90% كحد أعلى من في عام 2008، وبذلك تكون المملكة من أوائل دول العالم التي تتسم بالانفتاح التجاري.

ثامنا: أظهرت الدراسة أن معظم مستوردات السعودية هي من السلع البسيطة والرأسمالية، حيث شكلت هذين البندين ما نسبة 67% من إجمالي المستوردات خلال فترة الدراسة، ويشير هذا إلى أن هذه المستوردات تزيد في حجم الاستثمارات، مما لعب دورا كبيرا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

تاسعا: أظهرت الدراسة أن الصادرات من النفط لها تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي السعودي.

2.5 التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة فإن الباحث يتقدم بالتوصيات التالية:

أولا: نظرا لاعتماد نمو الناتج المحلي الإجمالي على نمو كل من الصادرات والمستوردات، فإن زيادة كلاهما قد يزيد من نمو الناتج المحلي لذا فإن الباحث يوصي بزيادة كل من الصادرات والمستوردات وخاصة المستوردات من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة، كونهم يلعبوا دورا أساسيا في زيادة الاستثمار والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: تشجيع الصادرات الوطنية من خلال تقديم الدعم الكافي للصادرات.

ثالثا: تقديم الدعم اللازم من المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

رابعا: تشجيع الاستثمار المحلي وخاصة الاستثمار في المشتقات النفطية.

خامسا: زيادة الصادرات النفطية بحيث لا تؤثر على انخفاض أسعار النفط العالمي.

سادسا: تحافظ المملكة العربية السعودية على الاستقرار في سعر صرف الريال من خلال تثبيته بسعر الدولار الأمريكي.

سابعا: تحافظ المملكة العربية السعودية على الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

المراجــع

أ. المراجع العربية:

بكري، كامل، 2002، **الاقتصاد الدولي:التجــارة والتمويــل** ، الــدار الجامعيــة، الإسكندرية.

التويجري، حمد، (2001)،علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي : دراســة تطبيقيــة على اقتصاد المملكة العربية السعودية، **مجلة جامعة الملك سعود**، كلية العلوم الادرية، المجلد 13، العدد (1) الرياض ص 219-234.

حاتم، سامي عفيفي، (2003)، **التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتطبيق** ، الطبعــة 4، طبع جامعة حلوان، القاهرة.

حشيش، عادل أحمد، (2002)، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعة الجديــدة، الإسكندرية.

حلاق، سعيد،(1997)،تذبذب الصادرات الأردنية : الأسباب والانعكاسات، **مجلــة الإدارة والاقتصاد جامعة الملك عبد العزيز** ، جدة - المملكة العربية السعودية المجلد 10. العدد (1) ص 75.

خلف، فليح (2001)، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان.

السميران، محمد، (2007)، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والــصادرات علــى النمو الاقتصادي في الأردن** : باستخدام طريقــة (ARDL)، اربــد للبحــوث والدراسات، مجلد 11، عدد1، ص 91، الأردن.

السواعي، خالد، (2003)، **محددات التجارة الخارجية في الأردن** : 1973-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

أبو شرار، علي عبدالف تاح (2007)، **الاقتصاد الدولي:نظريــات وسياســات** ، دار المسيرة، ط1، عمان – الأردن.

الصرن، رعد حسن، (2000)، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة** ، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دمشق.

عبد الحميد، عبد المطلب، (2000)، **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعيــة للطباعــة والنشر، الإسكندرية.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

عبد الخالق، أحمد (2001)، دراسة العلاقة بين البيئة الخارجية وسلوك الفرد على البنوكالتجارية بالمملكة العربية السعودية، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، المجلد 29، العدد 1، ص121، جامعة الكويت.

عبد العظيم، حمدي، (2000)،**اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية .

العبدلي، عابد، (2005)، محددات التجارة البينية للدول الإسلامي، **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر**، السنة التاسعة، عدد (27) ص 52. 1426هـ.

عريقات، حربي محمد موسى (1992)، **مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الفكر للنشر والتوزيع، جامعة الإسراء، الطبعة الأولى.

العصار، رشاد وآخرون، (2000)، **التجارة الخارجية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

العويسات، جمال الدين، (2000)، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية** ، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.

الفولي، أسامة ومجدي شهاب،(1997)**مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.

القريشي، مدحت (2007)، **التنمية الاقتصادية** : نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن.

القصاص، جلال جويدة (2010)، **النقود والبنوك والتجارة الخارجية** ، الدار الجامعية، القاهره.

لطايفة، أمجد، (1996)، **الاستثمارات الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن دراسة تحليلية للفترة 1980-1994**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

نعمة الله نجيب إبراهيم، (2000)،**أسس علم الاقتصاد** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

هوشيار معروف، (2005)، **دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)**، دار الصفاء للنشر، عمان.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

يونس، محمود،(1993)، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهره.

ب. المراجع الأجنبية:

Athukorala, P. , (2003), **The Impact of Foreign Direct Investment for Economic Growth**: A Case Study in Sri Lanka, 9th International Conference on Sri Lanka Studies, 28th – 30th November 2003.

GUISAN, M. & EXPOSITO,P. ,(2004), **The Impact of Industry and Foreign Trade on Economic Growth in China**: An Inter Sector Econometric Model, 1976-2002, Working Paper Series Economic Development. No. 76.

Abdelhak S. and Montenegro, Claudio E., (1999). time Series Analysis of Export Demand Equations: **A Cross-Country Analysis, *IMF* Stagg Papers,** Volume 46, No. 3, pp. 259-273.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

المعلومات الشخصية:

الاسم:	**سعود عبد الله عواد ابن لغيصم**
الكلية:	**إدارة الأعمال**
الدرجة العلمية:	**ماجستير**
السنة:	2011
الفصل:	**الأول**